المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

23/02/2016

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

«الجيل الجديد» لهجرة مواطني جنوب الصحراء نحو المغرب

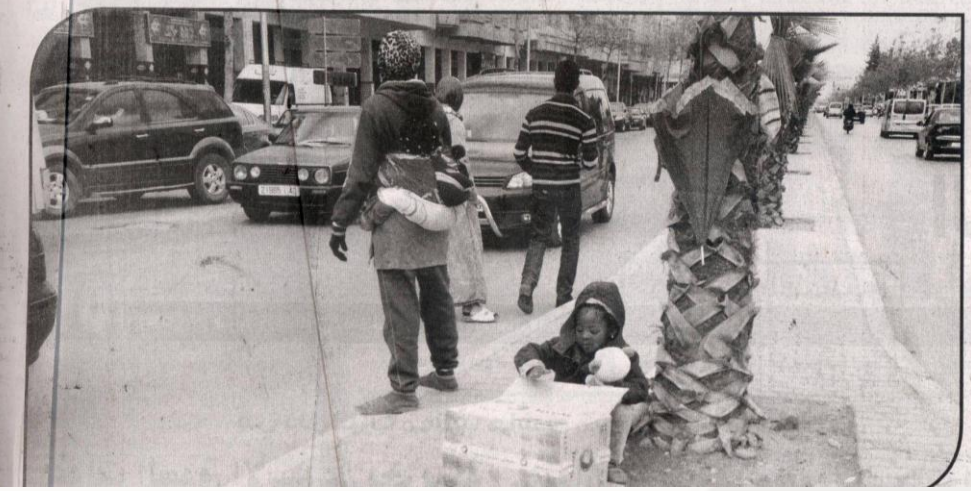

مع هذا التدفق الكبير لهجرة» النوع» من دول جنوب الصحراء نحو المغرب، أسئلة كبيرة تفرض نفسها، تدعو الدولة المغربية إلى تعزيز القدرات في مجال القوانين الوطنية والدولية، ذات الصلة، وكذا إبراز أنشطة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين «والمهاجرين» بالمغرب، وأدوارها في حماية المهاجرين ومناقشة إشكالية الحماية على الحدود واستراتيجية الإدماج والاندماج للمهاجرين واللاجئين ..بصوت تشاركي مسموع

«

11248/10

عزيز باكوش

هجرة غير شرعية علنية

لا ينفق المحامي غسان باجو امرسال، مطلقا مع اعتبار المهاجرين القادمين من الدول الإفريقية بالمهاجرين السريين، فهذا التصنيف برأيه من مترتبات العولمة، ولتوضيح الصورة أكثر يقدم كرجل قانون المبررات القانونية لذلك، فهم برأيه انتقلوا من المرحلة التي كانوا فيها قبل سنوات يعبرون عبر الجبال و الغابات، ويختبئون فيها، ويحاولون التسلل لهوامش المدن من أجل اقتناء مستلزماتهم، وتطاردهم أجهزة الأمن من أجل ترحيلهم بعد محاكمتهم، إلى مرحلة جديدة» يضيف المحامي بهيئة فاس «حيث تحولوا فيها إلى مهاجرين غير شرعيين علنيين، يتحركون بحرية في المدن، ويحتلون مفترقات كبريات الشوارع إلى جانب نساء وأطفال وشباب يحترفون التسول و بيع المناديل الورقية إلى درجة التغايش في بعض الأحيان». إن مقاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بشكل عام تبدو من القضايا التي أخذت حقها من الاستهلاك الإعلام، لكن عندما ترتبط بالنساء تصبح قضايا الاغتصاب وأعمال منافية للمو الليق والقوانين الدولية مصدرا للتآمل و التألم، فالأمر جريمة لا يمكن السكوت عنها، ليس لما لها من تداعيات مجتمعية كإفراز طفولة هجينة باثار نفسية صعبة، نتيجة العلاقات الجنسية غير السليمة التي قد تكون سببا رئيسيا في تفل وانتشار العديد من الأمراض كالسيدا، وغيرها، ولعل ما حدث في إحدى الزوايا غير المحروسة بالعاصمة العلمية للمملكة، ذات ليلة، يشكل حالة صارخة لهذه المأساة، حيث وصل الأمر إلى حد ولادة مهاجرة أفريقية في مكان عمومي، ولأن هؤلاء الإفريقيات المتسولات تعشن وأطفالهن وبناتهن على الممرات وفوق الأرصفة فلا أحد يهتم بوضعهن خلال حلول الظلام، حيث كل الأمكنة غير آمنة، باستثناء وسط المدينة الجديدة، وبالقرب من المحلات التجارية الكبرى ودوائر الشرطة، أما البافي فهي معاقل للانحراف ليس إلا. ويستشهد المحامي بهيئة فاس بتقارير صحفية إسبانية على الشبكة ، تؤكد أن المغرب تعكن من إنقاذ 2723 مهاجرا غير قانوني عام 2015 كانوا على متن قوارب في طريقهم إلى السواحل الإسبانية، فيما انقذت فرق الإنقاذ الإسبانية ما مجموعه 4232 حيث ارتفع العدد بالف شخص عن سنة 2014 . هذه الأرقام تسائلنا ، يوضح امرسال، كمجتمع كما تسائل مؤسساتنا عن الظاهرة في بعدها الإجتماعي اولا، وتاثير ذلك على بنياتنا الاجتماعية في المستقبل، خصوصا في ظل أوضاع الأزمة الاقتصادية التي تعيشها بلادنا و التحولات البنيوية و المتسارعة التي أصبح يعرفها المجتمع المغربي بتعدد و تعقد مشاكلها الراهنة . من ناحية ثانية ، يرجع المتحدث ذاته اسباب هذا التدفق من المهاجرين من دول جنوب الصحراء إلى مشاكل الفقر و المجاعة و النزاعات المسلحة التي تعرفها القارة السمراء جنوب الصحراء، لكن حرص الاتحاد الأوروبي بدوره على إغلاق حدوده في وجه هؤلاء المهاجرين، وتطوير آليات منع تفاذيهم باعتماد الأسلاك الشائكة و الرادارات وطائرات المراقبة و الكاميرات الثابتة على الحدود وأمام مرونة تعامل الجانب المغربي مع هذه الفئات من خلال مراعاة الجانب الحقوقي واحترام المقتضيات الدستورية والاتفاقيات الدولية في هذا الشان. يستحضر امرسال مضمون إعلان مشترك لائطلاق الرسمي لمشروع تعزيز إدماج المهاجرين الأجانب بالمغرب و الممول من قبل الاتحاد الأوروبي الذي وقع عليه المغرب بتاريخ 17 أبريل 2015، وذلك من قبل الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة مع المفوض الأوروبي للهجرة و الشؤون الداخلية و المواطنة Dimitrisavramopoous بغلاف مالي يقدر بـ10 ملايين أورو في إطار برنامج الشراكة من أجل التنقل (الاتحاد الأوروبي/المغرب) ولعل صباح يوم الثلاثاء الماضي سيشكل ظاهرة لافتة بفاس، حيث ستعرف مدارة حي الشرفين طريق صفرو وحدها توافد أكثر من 20 مهاجرا من جنوب الصحراء من بينهم نساء وأطفال، بينهن لاجئات سوريات، فيما توزع العشرات أفرادا في مختلف نقاط العبور بالمنطقة في أكبر تجمع للتسول بالعاصمة العلمية ، التي تعرف تدفقا غير مسبوق لهؤلاء بمعدل يناهز مابين 40 و50 مهاجرا يوميا، لا مجال للحديث عن تردي حالهن، وبؤس مظهرهن، السؤال الى متى سيظل المغرب فاتحا حدوده على مصراعيها؟ وهل تدرك الدولة المغربية انه سياتي يوما يكون فيه الوضع خارج نطاق السيطرة؟! نشفق لحال هؤلاء واولئك، ولكن الخطر قادم والأسوأ لا محالة».

ضرورة اليقظة

لكن يجدر طرح سؤال مركزي، سيما أن هناك من يجعل هؤلاء المهاجرين يعتبرون ويفهم خاطئ بان لهم حقوقا تجاه المواطنين المغاربة، وبان المواطنين المغاربة ملزمون بتقديم المساعدة لهم، والإعانة لهم قد تشكل في بعض الأحيان مظهرا للاستفزاز في حال عدم تقديم المعونة، في هذا السياق، يوضح الأستاذ امرسال انطلاقا من أمثلة صارخة لهذا الفهم، مستشهدا بما وقع بطنجة خلال سنة 2015 حيث احتلوا اقامات سكنية في طور البناء، ويرى المتحدث ان على الحكومة اتخاذ تدابير واعتماد استراتيجية حقيقية وواضحة من أجل حماية هذه الفئات ضد كل أشكال العنف التي من الممكن التعرض لها، وكذا الحق في التطبيب والخضوع الإجباري للمراقبة الطبية لتطويق الحالات التي من الممكن أن تحمل من بلدانها امراضا وأوبئة قد تؤدي لكوارث لا تحمد عقباها. كما يجب حمايتهم ضد ظاهرة الإتجار في البشر وتقديم المساعدة للحوامل و المرضعات و النساء منهم وتوفير الأيواء اللائق في انتظار تسوية أوضاعهم أو ترحيلهم بالإضافة إلى منحهم الحق في اللجوء إلى العدالة متى تعرضوا لأي نوع من انواع الاعتداء. ويرى ان الظاهر ناقوس الخطر يستعجل الحكومة للمبادرة، واتخاذ ما يلزم خصوصا مع بعض الدول الإفريقية تعرف نشاط ملحوظ للخلايا الإرهابية وجماعات التطرف، كما أن الأمن الصحي للمواطنين المغاربة يستعجل ذلك تجنبا لانتقال الأمراض والأوبئة التي تجتاح بها بعض مناطق إفريقيا، إن فواجع التدخل والحماية في ثنائية القطبين، من جهة حماية المهاجرين غير الشرعيين وحماية المواطنين المغاربة في ظل ارض تتسع للجميع، وعرفت عبر التاريخ بانها ملتقى التعدد والانصهار الهوياتي والثقافي من أجل مغرب إنساني منسجم مع مبادئه وتطلعاته.

أسئلة التسول وتداعياته

الحسانوات الإفريقيات المهاجرات الواقفات على الرصيف من الجانبين يتهامسن ويتجاذبن الحديث فيما بينهن دون عد، كما لو كن في بلدانهن الأصل ، وخلال 50 ثانية وقوفا أمام الشارة الحمراء ، كنت أتامل ابتساماتهن الحذرة للغة. كنت استطيع التمييز بين تلك الكيبية المصطنعة، وهناك على الجانب الآخر من الرصيف ثمة فوج نسائي قادم، كانت خطواتهن عريضة ومثقلة، حتى وهي سريعة ومرفقة بتمائم و همهمات خافتة وأحيانا مرتفعة . إن رصد سمات الخجل المفتعل الذي يمكن إنتاجيه على ملامح هذا الجيل الجديد من الأمهات الإفريقيات المهاجرات، وهن يجتهدن في ترميم ظهورهن التي قصمها وهن المسافات، وسحنا تهن التي لوحتها شموس الصحاري وتعديلها لتناسب ضيق الرصيف، لا يحتاج إلى كبير عناء، في الطريق إلى الأكاديمية هذا الصباح كان رذاذ المطر يستكشف بوهن مساحات الأرض العطشى، ويزرعها نفاؤلا ضدا على سياسة الحكومة الفاشلة، ورغم أن إيقاع السير على الشارع كان متوسط السرعة، إلا أنه ظل يسمح بالتقاط كلمات وجمل مفككة للعابرين، كما يغري برصد ابتسامات الشابات الإفريقيات باسنانهن القوية الناصعة البياض وبملابسهن المزركشة اتساقا، وهن يتكئسن على جانبيْ الممرات المحدود، ومدارات العاصمة العلمية المخبولة هذه الأيام، شبابات مابين 16 ربيعا والثلاثين، تحولن فجاة إلى أمهات رغم أنفهن. أطفالهن فوق ظهورهن ، أو يتسللن قامتهن ببراءة وعيونهن ممتلئة بالأمل القاتم، ورغم أنني لم أكن على مقدرة لتفكيك دلالات ورموز كلماتهن المبعثرة، لكني بالقليل كنت استطيع التمييز بين قاسمها المشترك هي الحرمان و«التسول». وبين اللحظة العابرة وتلك الضحكات «الخبيثة» التي عن بدورنا بينهن ، وهن في وضعية يحسدن عليها، كان البؤس الإفريقي ونموذجه الصارخ جنوب الصحراء محور تفكيري ومركز الإلزام في ذاكرتي المشتعلة. حينما سألت إحداهن عن اسم رضيعها الذي احتضنه فوق ظهرها بحنان غريزي كأمهات الأرض، ترددت لحظات قبل أن يفتر ثغرها عن ابتسامة خيبت مضمخ بكبرياء نازل وكما لو كانت تتلف عن اسم أول مرة يتأهت لحظة، لكنها سرعان ما فغرت بفرح وهي تقول» ما كما.. إنه صغيري ما كما.. نعم إنه كذلك.. وقررت لحظتها أن لا أزرع الملح في الجرح بسؤالي عن أبيه، لكني سرعان ما سألتها عن موطنها وفيما إذا كانت على صلة بوالد طفلها، هنا أغلقت الدنيا أمام أم ماكسيا، وانهارت الشاكلة الكارمونية ذات الخامسة والعشرين من عمرها، وكادت تسقط ارضا، وبدت ملامحها أكثر يأسا ولم يعد يربطها بالعالم سوى احتفاظ مشروخ وتكريات يائسة. ولعل البحث عن الاستقرار خارج الحدود لدى المهاجرين الإفارقة عموما، والنساء منهم على نحو خاص مأساة حقيقية، برينات يسقطن فرائس سهلة في أحضان ذئاب بشرية لا ترحم، ولا معنى للكرامة والإنسانية في قاموس حياتها، اغتصابات بالجملة ودماء تسيح، تحرش واعتداءات بكل البشاعات الممكنة، يتعرضن لها عبر مسار رحلتهن التي ابتدات من دون أن تعرف لها نهاية ؟ ولم يكن المعدون سوى قلة من قطاع الطرق والصعاليك وافراد العصابات من شبكات الترويج لكافة أنواع المخدرات. والنتيجة طفولة بلا أفق رحيم. وعلى الرغم من كونهن متسولات، فإنهن يتسمن بقدر من المعرفة والجمال ، ما يجعلهن عرضة للتحرش الدائم دونما حماية من جهة ما، فلا تسلمن عبر تنقلهن من عمليات الاغتصاب الفردي و الجماعي في مختلف محطات الإقامة والمعابير ليلا ونهارا، إذ في ظل هذه الظروف الصحية واللا إنسانية الصعبة التي يتخبط فيها هؤلاء المهاجرات يبدو تفاضي المسؤولين واضحا وجليا في إيجاد الحد الأدنى من الحماية وتوفير الحد الأدنى من الكرامة التي تليق المخبولة هذه الأيام، شبابات مابين 16 ربيعا والثلاثين، تحولن فجاة إلى أمهات رغم أنفهن. أطفالهن فوق ظهورهن ، أو يتسللن قامتهن ببراءة وعيونهن ممتلئة بالأمل القاتم، ورغم أنني لم أكن على مقدرة لتفكيك دلالات ورموز كلماتهن المبعثرة، لكني بالقليل كنت استطيع التمييز بين قاسمها المشترك هي الحرمان و«التسول». وبين اللحظة العابرة

نساء من مختلف الأعمار يلجأن إلى التسول في المدارات الطرقية

> انتقلوا من المرحلة التي كانوا فيها قبل سنوات يعبرون عبر الجبال و الغابات، ويختبئون فيها، ويحاولون التسلل لهوامش المدن من أجل اقتناء مستلزماتهم، وتطاردهم أجهزة الأمن من أجل ترحيلهم بعد محاكمتهم، إلى مرحلة جديدة»

استراتيجية التعاطي مع الظاهرة

وبخصوص وضعية المهاجرين غير الشرعيين بالمغرب، يتساءل رجل القانون غسان باجو امرسال عن أية استراتيجية للتعاطي مع الظاهرة؟ سيما وقد أصبحنا نطالع تقريبا نفس الوجوه في نفس الفضاءات وبالشهور،عدة. بل تستوات دون أن يتعرضوا للاعتقال أو حتى المساءلة و تحقيق الهوية على بعد أمتار من شرطة تنظيم المرور. بل وهناك من من هؤلاء المهاجرين من تجدهم يعملون بأورش البناء و أسواق الجملة كيد عاملة رخيصة، وغير محصنة بقانون الشغل في استغلال سافر لوضعيتهم غير النظامية تجاه القانون. بل اصبحنا، يضيف الأستاذ غسان باجوامرسال «نجد فيهم نساء حوامل أو مرضعات أو مرفوقات باطفال صغار، مما يدل من وجهة نظر قانونية واجتماعية على بداية تشكل بنيات اجتماعية جديدة خرجة عن البات المراقبة والضبط الاجتماعي . حيث تحول المغرب إلى بلد إقامة وليس عبور فقط. أما أستاذة الفلسفة ابتسام هاشمي فتورد كيف اضحت مدينة الدار البيضاء موطنا جديدا للمهاجرين الإفارقة غير الشرعيين، فالمار من شوارع وسط المدينة سيلاحظ حتما التراير الفجائي لهؤلاء، خاصة العنصر النسوي الذي أصبح يحتكر فضاءات تجارية وساحات عمومية مستغلا إياها في التجارة ومستحدثا مهنا جديدة لم يالفها السوق المغربي من قبل كتزيين الفتيات في الشارع العام، وتسجل ابتسام النشاط الحيوي لهن في ممارسة الدعارة بشكل واسع في سبيل كسب الرزق و توفير قوت الإبنة الذين حملنهم في احضانهن أو في أحشائهن وهن في طريقهن إلى المغرب الذي كن من المفترض أن يكون عبرا سريعا، فاصبح مستقرا قسرا بعد إغلاق أوروبا بوابها في وجوههن. في ظل التزايد المستمر للمهاجرين بسعى الجانب الرسمي كما القانوني إلى التعاطي بشكل إيجابي مع وضعية هؤلاء المهاجرين، وخاصة النساء منهم بمختلف جنسياتهن واعمارهن، فبعد بلورة سياسة تسوية الوضع القانوني بتوصية ملكية و بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قامت العديد من المنظمات الحقوقية المغربية بالعمل على توفير الرعاية اللازمة كواجب انساني من حيث منح حق الإقامة في البلد و الاستفادة من الخدمات الصحية إلا أن التسوية القانونية لم تشمل جميع المهاجرين الإفريقيين مما يعيق اندماجهم المهني و الاجتماعي داخل المجتمع المغربي ، الشيء الذي تكون له امتدادات سلبية على مستقبل اطفالهم الذين من حقهم الرعاية الصحية والتاهيل والشوارع، ويحتلون بقعا، سواء في محطة القطار أو في مختلف الزوايا والركنات الظليلة، على اعتاب المساجد وارصفة العبور، هناك إفريقيا العميقة حاضرة بكل تاريخها الأخضر واليابس، أجساد قوية مفتولة وأخرى هدها السفر. من أين أتيت؟ سألتها عبر نافذة سيارتي، انبعثت بخجل انثوي ككل جميلات الكون ثم أجابت «من الكامرون.. واو.. كل هذه المسافة... من الكامرون الى فاس؟ وكيف قطعتها؟ ترد بكبرياء اونوسوف اقدام... ثم تغادرني، من دون أن تاخذ شيئا تقاديا لقابلية أن تكون موجعة.. في أقوى تحد للسلطات المحلية، هناك جانب غير مأهول من محطة القطار بفاس ، افترشوا ارضا عراء ، ونصبوا خيامهم العشوائية مستقرين عوة فيما المصالح الأمنية و السلطات تكتفي بمعاينة الوضع ولا تقرر التدخل إلا لفض النزاعات التي تندلع بين الأفارقة من الجنسيات المختلفة من جهة وبين هؤلاء والمشرفين الذين احتلوا بقعت محطة القطار وشارع الموحدين حيث يبيتون على السياج الأجانب، واعتقال العديد من المشتبه فيهم في وقت قياسي، فإن الوضع يحتاج إلى حلول جذرية تعيد للعاصمة العلمية صورتها الباذلة ولسكانها الهدوء المطلوب. » يقول فاعل مدني.

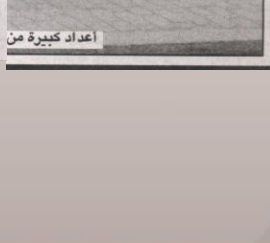
أعداد كبيرة من

أوروبا مرورا بالمغرب باعتبارها أحد أكبر التحديات التي باتت تواجه المغرب اليوم على المستويين القريب و البعيد

موضوع هجرة الأفارقة جنوب الصحراء في اتجاه أوروبا مرورا بالمغرب باعتبارها أحد أكبر التحديات التي باتت تواجه المغرب اليوم على المستويين القريب و البعيد، يقاربها الدكتور عياد أبلال باعتبارها ظاهرة خاصة سيما مع صعوبة اختراق المدينتين السليبتين سبتة ومليلة، وصعوبة العبور عبر قوارب الموت، أو الشاحنات وبواخر الصيد نظراً للمراقبة الأوروبية و المغربية على حد سواء على البحر الأبيض المتوسط. ويكمن التحدي الكبير الذي يواجهه المغرب، حسب الباحث في السوسيولوجيا، في كون المغرب قد سبق له وصادق على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تجعله ملزماً بتدبير ملف المهاجرين الأفارقة وفق مقتضيات القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهو ما جعله في السنة المنصرمة يعمل على تسوية عدد من وضعيات هؤلاء قانونياً، في حين يواجه خطورة الوضع المتفاقم خاصة في مدن الشمال لهؤلاء المهاجرين. ويرى الدكتور أبلال أنه من الصعب جداً العناية بهم صحياً واجتماعياً في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المغرب. ومن ضمن الصعوبات والمخاطر هو اختلاط هؤلاء مع الساكنة بهذه المدن، خاصة وأن امكانية حمل عدد من المهاجرين والمهاجرات لأمراض خطيرة قائمة بشكل كبير، خاصة منها الجنسية، ناهيك عن وضعيات المهاجرات اللواتي يحملن معهن أطفالا رضع، أو اللائي يلدن بالمغرب، بسبب وقوعهن في الحمل لطول مدة الانتظار التي باتت تتجاوز السنتين والثلاث سنوات، وهو الانتظار الذي جعل عددا منهن يرتبطن بمهاجرين آخرين، مما يضخم من التحديات الصحية المفروضة على المغرب. ودعا المتحدث ذاته السلطات إلى وجوب إخضاع هؤلاء للفحص الطبي والتحليلات التي تتطلبها العناية الإنسانية بهؤلاء، منعا لكل خطر يتهددهم، كما يتهدد كل علاقات جنسية يمكن أن تتم مع المغاربة من الجنسين.

ولإغناء النقاش حول الظاهرة، نذكر هنا بحوارات الإعلامي محمد حداد مع بعض المهاجرين، رصدها بقوله «رغم التوجس من اللقاء، ما أن تبدأ الحديث مع بعض المهاجرين من جنوب الصحراء حتى تكتشف أنهم منفتحون بشكل كبير، مبتسمون، لا يرفضون الإجابة عن الأسئلة وبدون أي تحفظ يذكر». مسجلا «كل المهاجرين الذين التقينا هم شباب يتراوح سنهم ما بين 15 و30 سنة جاؤوا من مختلف الدول: السنغال، مالي، الكاميرون، النيجر، تشاد وبوركينافاسو...» يأتون إلى المغرب راجلين متحملين كل المعاناة والمصاريف والحوادث... ومنهم من قضى ما يقرب من السنتين للوصول إلى المغرب، الذي يعتبرونه عبارة عن محطة في اتجاه الوصول إلى الهدف «أوروبا». «بعض النساء صرحن بمنتهى الصدق أنهن هاجرن صحبة رفاقهن بحثا عن حياة أفضل، وهوبا من البؤس في بلادهن. بعضهن لهن أطفال صغار أو رضع، ولكنهن أكدن أن الأطفال ليسوا نتيجة اغتصاب ما، ولكن نتيجة علاقاتهن مع رفاقهن ويعيشون معا أسرة واحدة، هناك أطفال ولدوا في الطريق وآخرون عند تواجد بالمغرب. وحسب التصريحات الأطفال مسجلون عند المؤسسات المكلفة بالهجرة، ولكنها متواجدة بالرباط و الدار البيضاء». «المهاجرون وأطفالهم، حسب التصريحات، يمكنهم الاستفادة من التتبع الصحي في المستشفيات العمومية. ولكن ظروف العيش صعبة وما يحص عليه المهاجرون من التسول لا يكفي مطلقا كما أنهم لا يتلقون اية مساعدات ولا حتى زيارات من طرف الجمعيات المعنية بالمهاجرين. ولكن هناك مساعدات على شكل البسة أغذية يتصدق عليهم بها بعض المواطنين المغاربة».

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

في ندوة نظمتها جمعية «بيت الحكمة»

فتح نقاش مجتمعي حول حرية المعتقد لتحقيق المواطنة التعاقدية

1124816

■ محمد تامر

نظمت جمعية «بيت الحكمة» ندوة صحفية زوال يوم الخميس 18 فبراير 2016 حول موضوع «حرية الضمير والمعتقد» بأحد فنادق الدار البيضاء. وتدخل هذه الندوة ضمن سلسلة ندوات حول الموضوع نفسه التي تقوم بتنظيمها «جمعية بيت الحكمة» في إطار اقتناعها الراسخ برسالتها في الدفاع عن الحقوق والحريات بالمجتمع المغربي. حيث نظمت بكل من مدن الرباط – الحسيمة

حنان رحاب: «يجب أن نعتمد مبدأ حرية المعتقد كوحدة أساسية من وحدات حقوق الإنسان»

نظمت جمعية «بيت الحكمة» ندوة صحفية زوال يوم الخميس 18 فبراير 2016 حول موضوع «حرية الضمير والمعتقد» بأحد فنادق الدار البيضاء. وتدخل هذه الندوة ضمن سلسلة ندوات حول الموضوع نفسه التي تقوم بتنظيمها «جمعية بيت الحكمة» في إطار اقتناعها الراسخ برسالتها في الدفاع عن الحقوق والحريات بالمجتمع المغربي. حيث نظمت بكل من مدن الرباط – الحسيمة والدار البيضاء. وللمرة الثانية بالرباط بمشاركة مفكرين ونشطاء حقوقيين. ورجال الدين وأكاديميين. انطلاقا من ايمان «بيت الحكمة» بأن بلدنا يجب أن يمضي قدما في تكريس ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قواعد القانون والحريات. وأن يوطد قيم التسامح والاختلاف. ونبد كل أشكال الميز والاقصاء، والعنف والكراهية.

والدار البيضاء: وللمرة الثانية بالرباط بمشاركة مفكرين ونشطاء حقوقيين. ورجال الدين وأكاديميين. انطلاقا من ايمان «بيت الحكمة» بأن بلدنا يجب أن يمضي قدما في تكريس ثقافة حقوق الانسان وترسيخ قواعد القانون والحريات. وأن يوطد قيم التسامح والاختلاف. ونبذ كل أشكال الميز والاقصاء، والعنف والكراهية.

وأكدت حنان رحاب عضو مكتب جمعية «بيت الحكمة» لجريدة الاتحاد الاشتراكي. أننا في «بيت الحكمة» نعتبر حرية الضمير والمعتقد من الحريات الجوهرية في المنظومة الحقوقية. وهي مكون أساسي في الاختيار الديمقراطي.

والدولة بموجب ذلك مطالبة بحماية هذا الحق لاعتباره قاعدة أساسية بل جوهرية لحماية التعايش وترسيخ قيم المواطنة الحرة. ثم إن جوهر الدين تضيف حنان رحاب يروم تحرير الأفراد من كافة أشكال الاستعباد والاكراه ويناهض في العمق نزوعات التطرف والارهاب. والطائفية. ويشرع لحرية المعتقد. كما أن الدستور المغربي ينص في ديباجته على أن المملكة المغربية تسعى الى «إرساء دعائم مجتمع متضامن» يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم في نطاق التوازن بين حقوق وواجبات المواطنة.

وأكدت حنان رحاب أن ندوة اليوم والتي تعتبر الخامسة في سلسلة الندوات التي نظمتها «بيت الحكمة» جاءت لتقديم للرأي العام المغربي مذكرة مطلبية مرتبطة بمجموعة من التعديلات التي يجب أن يعرفها الاطار القانوني في علاقته مع حرية المعتقد. ونعتبر اليوم على أن المنظومة الحقوقية يجب أن تكتمل ويجب أن تترجم إلتزامات المغرب الدولية في مجالات حقوق الانسان، ويجب أن نعتمد مبدأ حرية المعتقد كوحدة أساسية من وحدات حقوق الانسان اليوم من خلال مذكرتنا المطلبية نطالب بإدخال تعديلات على القانون الجنائي وعلى مدونة الاسرة وعلى قانون الجنسية. وسنترافع عليها أمام الاحزاب والنقابات والمجتمع المدني، ومكونات البرلمان.

نحن لا نشعر بالخوف، لأن مسار تحديث حقوق الانسان مسار طويل وطويل جدا. ولا يمكن لنا نحن حملة حقوق الانسان وفي بلاد لها دستور 2011، وفي بلد له تراكمات حقوقية وديمقراطية. وفي حرية التعبير، وحرية الاختيار وحرية التفكير في خمسين سنة أن نشعر بالخوف. فلا مجال للخوف. نحن واثقون الخطوة.

اليوم بلادنا تحتضن مؤتمر الأقليات الدينية في مراكش ونتحفظ على صيغة وتصوت على بروتوكول اختياري وتصوت على إعلان باريس. هذه بلاد تعرف طريقها. إن طريقها هو حقوق الانسان. قد نتعرض لكل أشكال التهديد والعنف اللفظي وبعض التأويلات لمطالبنا والترهيب ولكن نعتبر أن بلادنا تستحق منا كل التضحيات.

حضور كبير مميز شمل العديد من المنابر الاعلامية الوطنية على اختلاف اشكالها ومجموعة من الحقوقيين وفعاليات من المجتمع المدني. لهذه الندوة التي ترأستها الحقوقية حنان رحاب التي افتتحت أشغالها بكلمة ترحيبية، أكدت من خلالها اهمية هذا اللقاء الذي من خلاله ستوضح وتبرز جمعية بيت الحكمة ما تحمله المذكرة الترافعية حول «حرية الضمير والمعتقد» وأسباب المطالبة بها في هذا الوقت مبرزة أهمية هذا المطلب الذي أعتبرته قاعدة جوهرية لحماية التعايش، وترسيخ قيم المواطنة الحرة. رئيس جمعية بيت الحكمة فتاح بناني، خلال كلمته اكتفى بالترحيب والشكر لكل الحاضرين موضحا انه ما يمكن قوله في افتتاح هذه الندوة تطرقت اليه رحاب حنان بكل توضيح وتفصيل. أما الكاتب العام عبد المطلب، فقد اسندت اليه مهمة ابراز أهم ما جاءت به المذكرة الترافعية التي وزعت نسخ منها على كل الحاضرين. فبعد سرد أهم ما جاءت به ديباجة المذكرة أهمها «أن المملكة المغربية تؤكد تشبثها بحقوق الانسان كما هو متعارف عليه عالميا. وأنها تلتزم ب «حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الاعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

واستنادا الى الفصل 3 الذي ينص على أن الدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية ... والفصل 41 الذي ينص على أن «الملك أمير المؤمنين وحامي الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية». واستنادا الى الفصل 25 الذي ينص على أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. وأن حرية الابداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن، والبحث العلمي والتقني مضمونة».

مستحضرا في الوقت نفسه بعض الوقائع المرتبطة بانتهاك حق الضمير والمعتقد في بلادنا بما يتعارض مع مسؤولية الدولة في ضمان ممارسة الحقوق الدينية والاعتقادية للمسلمين وغير المسلمين. وبما يضيف من مساحات ممارسة هذه الطقوس أن مشروع القانون الجنائي يتعارض في العديد من مقتضياته مع مضمون الدستور الجديد ومراميه، ويشرع للعقوبات السجنية التي تناقض الحق في التفكير وحرية الضمير. واعتبارا لكل ما ذكره فإن «بيت الحكمة» يدعوا كل الفرقاء من أحزاب سياسية ونقابية وهيئات مدنية ومثقفين ورجال الدين والحكومة والمؤسسة التشريعية والمجلس الوطني لحقوق الانسان الى:

اولا: فتح نقاش مجتمعي حول حرية الضمير والمعتقد كتجسيد عملي لإعلان مراكش وخاصة اتخاذ التدابير السياسية والقانونية اللازمة لتحقيق المواطنة التعاقدية والى دعم الصيغ والمبادرات الهادفة الى توطيد أواصر التفاهم والتعايش بين الطوائف الدينية في الديار الاسلامية.

ثانيا: اتخاذ التدابير القانونية والمؤسساتية لضمان حق الضمير والمعتقد وتنمية الحريات الفردية والجماعية المرتبطة بهذا الحق واعادة النظر في فصول القانون الجنائي وخاصة الفصلين 222 و220 والمواد ذات الصلة في مدونة الاسرة وقانون الجنسية بشكل يضمن حرية الضمير والمعتقد للأفراد والجماعات.

ثالثا: تجريم خطابات الحقد والكراهية والحد من تنامي تكفير المخالفين ومن ذوي المعتقدات المنتمية لمذاهب أخرى. أو لديانات سماوية مختلفة أو لغيرها من المعتقدات.

رابعا: ادماج حرية الضمير والمعتقد بشكل صريح في الوثيقة الدستورية والتنصيص عليهما كإحدى الحقوق المكفولة للمواطن المغربي على غرار دساتير عدد من دول شمال افريقيا والشرق الاوسط ومنها الدستور التونسي الذي ينص في فصله السادس على أن الدولة راعية للدين كافلة لحرية المعتقد والضمير». وانسجاما ايضا مع المفهوم الجديد للهوية الوطنية المتعددة الروافد وتجسيدا لسمو الاتفاقيات والعهود الدولية على القوانين الوطنية. وايضا امتثالا لمقتضيات انضمام المغرب الى البرتوكول الاختياري الأول الملحق بالمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبرتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللانسانية أو المهينة.

خامسا: اصلاح النظام التربوي ومراجعة مضامين المقررات الدراسية ومن ضمنها مقررات التربية الاسلامية انسجاما مع التوجيهات الملكية في الموضوع. وهو ما نثمنه عاليا، باعتباره استجابة لحاجة مجتمعية وثقافية وحضارية واستجابة لطموحاتنا من أجل مغرب متعدد مختلف متضامن وموحد.

بهذه الكلمات ختم الكاتب العام لجمعية «بيت الحكمة» تدخله . وتبقى التدخلات من الفرقاء الحقوقيين والحاضرين ومن بعض ممثلي المجتمع المدني وببعض شباب 20 فبراير كلها منسجمة مع موضوع الندوة بل ساهمت بشكل كبير في ابراز كل كبيرة وصغيرة حول هذا المطلب كاشفة كل ما يمكن أن يسبب في اكراهات قد تضر بالترافع لدى كل مقومات الدولة. وايضا المؤسسات المعنية. فيما ذهبت تدخلات بعض ممثلي وسائل الاعلام الحاضرة الى ما يمكن أن يسببه هذا المطلب من مضايقات بعض المتشددين الاسلاميين وهو ما أجابت عنه بدقة حنان رحاب في تصريحاتها للجريدة.

ومن بين المداخلات التي فتحت نقاشا مستفيضا. هي التي ركزت على استعمال النص الديني في المذكرة الترافعية. فقد ينقلب السحر على الساحر حسب تعبير المتدخل.

وبشكل موضوعي كانت الاجابات عن تلك التدخلات والاسئلة اجابات موضوعية. فيما احتفظ ببعضها كإضافات قد يتم ضمها الى المذكرة. خاتما السيد الكاتب العام لأجوبته «قد نوفق في البداية لكننا سنستمر في المطالبة الى أن يتم تحقيق هذا المطلب».

وقد ختمت حنان رحاب أشغال هذه الندوة بعد تقديم كل الشكر لجميع من حضر والى أولائك الذين أغنوا الندوة بتدخلاتهم ومساهماتهم النيرة.

الجيلالي بنحليمة يحصل على شهادة الماستر

ناقش الزميل الصحافي والباحث الجيلالي بنحليمة صباح يوم الجمعة الماضي بكلية الحقوق، أكدال بالرباط، رسالة لنيل دبلوم الماستر – تخصص حقوق الإنسان– حول موضوع «المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب: دراسة تقييمية في البنية، التنظيم والفعالية». وبعد مداولة اللجنة المكونة من عبدالرحيم المنار اسليمي (مشرفا)، حسن طارق (عضوا)، أحمد بوجداد (عضوا)، أحمد بوز (عضوا)، جواد النوحي(عضوا). ومنحت اللجنة الطالب بنحليمة نقطة 17 /20 ، مع التنويه بالباحث وترشيح البحث لتقديم مشروع أمام مركز الدكتوراه.

وبهذه المناسبة تهنئ أسرة «الأحداث المغربية» الجيلالي بنحليمة على هذا التفوق، متمنين له مسيرة علمية موفقة والمزيد من النجاح.

جرائم المجانين... رعب مستمر

مختلون يثيرون الخوف والدولة عاجزة عن إيجاد حل

كثرت، في السنين الأخيرة، جرائم بشعة ترتكب من قبل أشخاص غالبا ما يعانون اضطرابا أو خللا عقليا. هذه الجرائم مع تكرارها أضحت تطرح تساؤلات حول هذه الفئة من المجرمين، لما يشكلونه من خطر إن على أسرهم أو على باقي أفراد المجتمع، لما يميلون إليه من عدوانية وعنف، تظهرهما المجازر التي يقترفونها وتطفو على السطح بين الحين والآخر. ويدخل الخلل العقلي، عموما، ضمن معيقات تحميل المسؤولية الجنائية إلى مرتكب الجريمة، وهو كل الاضطرابات التي تلحق بعقل الفاعل، وتؤدي إلى إلحاق خلل به يفضي إلى القضاء على الإدراك عنده.

ومن هذا المنطلق فإن المختل عقليا، تنتفي لديه المسؤولية، ويعفى متى ارتكب فعلا مجرما وهو في حالته تلك، التي يستحيل معها الإدراك ويفقد فيها سلطان الإرادة.

ك. م

الإيداع... حماية مزدوجة للجاني

كثيرة هي الجرائم التي ترتكب تحت تاثيرات خارجية يكون فيها الجاني خارج الإرادة او السيطرة ما ينعدم معه القصد الجنائي، هذا النوع من الجرائم أجاطه المشرع بتدابير خاصة للوقوف على مدى السلامة العقلية للجاني وقت ارتكاب الفعل الجرمي، ومنح المشرع النيابة العامة وقضاء الموضوع حق الوضع تحت المراقبة القضائية للشخص المشتبه في أنه ارتكب جريمته دون إدراك.

التدبير الذي منحه المشرع للقضاء في طريقة التعامل مع هذا النوع من الجناة، غايته الحماية المزدوجة سواء لمرتكب الجريمة أو المحيطين به، بالنظر إلى أنه إذا كان يعاني اضطرابا نفسيا أو خللا عقليا فإن من شأنه أن يشكل خطرا على المعتقلين الذين يوضع معهم خلال مراحل المحاكمة، ومن ثم نص الفصل 75 من القانون الجنائي، على أن الإيداع القضائي داخل مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية هو أن يوضع شخص في مؤسسة مختصة، بمقتضى قرار من محكمة الموضوع أو وصلت إلى حد جناية أو جنحة أو بالمساهمة أو المشاركة فيها، ولكنه، كان وقت ارتكاب الفعل، في حالة خلل عقلي ثبت بناء على خبرة طبية، واستوجب التصريح بانعدام مسؤوليته مطلقا وإعفاءه من العقوبة التي قد يستحقها وفق القانون.

أما الفصل 76 من القانون نفسه، فقد افاد بشأن الخبرة الطبية أنه إذا تبين لمحكمة الموضوع، بعد إجراء خبرة طبية، أن الشخص المتابع أمامها بجناية أو جنحة، كان عديم المسؤولية تماما وقت ارتكاب الفعل بسبب اختلال عقلي، فإنه يجب عليها، أن تثبت أن المتهم كان، وقت الفعل، في حالة خلل عقلي يمنعه تماما من الإدراك أو الإرادة، وأن تصرح بانعدام مسؤوليته مطلقا وتحكم بإعفائه، وان تامر، في حالة استمرار الخلل العقلي، بإيداعه في مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية، ويبقى الأمر بالاعتقال ساريا على المتهم، إلى أن يودع فعلا في تلك المؤسسة. ويستمر الإيداع القضائي بالمؤسسات العلاجية طالما استوجب ذلك الأمن العام وعلاج الشخص المودع بها والذي يبقى تحت الملاحظة، ويجب فحصه كلما رأى الطبيب المعالج ضرورة ذلك، و كل ستة أشهر، وإذا استقر رأي الطبيب المعالج على إنهاء الإيداع، فإنه يجب ان يخطر بذلك رئيس النيابة العامة بمحكمة الاستئناف الذي له أن يطعن في قرار الإخراج في ظرف عشرة أيام ابتداء من تسلمه ذلك الإخطار. وينص الفصل 78 من القانون الجنائي محكمة الموضوع إذا قررت بعد الخبرة الطبية، أن مرتكب جناية أو جنحة، رغم أنه قادر على الدفاع عن نفسه في الدعوى، إلا أنه كان مصابا وقت الأفعال المنسوبة إليه بضعف في قواه العقلية يترتب عليه نقص مسؤوليته، أن تصرح بأن مسؤوليته ناقصة بسبب ضعف في قواه العقلية وقت ارتكاب الفعل، وان تصدر الحكم بالعقوبة، وان تامر، إذا اقتضى الأمر ذلك، بإيداع المحكوم عليه في مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية، قبل تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، ومدة بقائه في هذه المؤسسة تخصم من مدة العقوبة، وينتهي إيداعه في المؤسسة. أما إذا قررت المحكمة بعد الخبرة الطبية، أن الشخص المتابع لديها بجناية أو جنحة كامل المسؤولية أو ناقص المسؤولية بالنسبة إلى الوقائع المنسوبة إليه، ولكن بسبب خلل في قواه العقلية طرأ عليه أو اشتد أثره بعد ارتكاب الفعل، اصبح غير قادر على الدفاع عن نفسه في الدعوى، فإنه يجب عليها، ان تقرر أن المتهم عاجز عن إبداء دفاعه بسبب خلل في قواه العقلية، وان تامر بوقف النظر في الدعوى، وان تامر بإحاله في مؤسسة لعلاج الأمراض العقلية، ويبقى الأمر بالاعتقال ساريا بالنسبة إلى المتهم حتى يتم إيداعه فعلا.

كريمة مصلي

3 أسئلة

المختل مكانه المستشفى

سعيد بشيري ×

● إلى أي حد يمكن اعتبار المشرع المغربي نجح في تنصيصه على انعدام مسؤولية المختل عقليا؟

● اولا أي مختل عقليا ارتكب جريمة ما، تعمل الضابطة القضائية على إيقافه، وفي حال ما اشتبهت في معاناته خللا عقليا او نفسيا، فالمحكمة تامر بإجراء خبرة عليه، للتاكد من صحة الأمراض التي يعانيها، وليس من السهل ان تقتنع المحكمة بنتائج الخبرات إلا عبر مراحل من التحقيق.

● إذن في نظرك أن نتائج الخبرة هي التي تحدد مصير الموقوف الذي يرتكب جريمته دون وعي او إدراك ؟

● في هذه الحالة تامر المحكمة بإيداع الجاني الأجنحة الخاصة بالمرضى داخل مستشفيات الأمراض العقلية والنفسية، لأن الجاني يثبت ارتكابه الجريمة دون وعي او إدراك، وبالتالي فالموقوف يبقى مكانه المستشفى وليس السجن، وهناك قرار صدر عن محكمة النقض (المجلس الأعلى سابقا) ورد فيه لا يحق للمحكمة ان ترفض طلب إجراء خبرة طبية على المتهم المقدم من طرف دفاعه معززا بوصفات طبية، بعلة ان المحكمة تبين لها من خلال مناقشة القضية بالجلسة أن المتهم يتمتع بكامل قواه العقلية، لأن تحديد تمتع المتهم من اختصاص الخبراء المختصين في الطب العقلي والنفسي، إذا بقي داخل المؤسسات السجنية، يمكن ارتكابه جرائم أخرى أكثر ضررا ضد النزلاء، كما يثير متاعب كبيرة للموظفين، واعتقد ان المجلس الوطني لحقوق الإنسان حذر في تقاريره الأخيرة من مغبة الإبقاء على المرضى عقليا ونفسيا داخل الزنازين.

● في نظرك هل من السهل أن تتكون القناعة لدى المحكمة بمرض الموقوف استنادا إلى تقارير الخبرات الطبية؟

● في الحقيقة هناك الكثير من الموقوفين يدعون مرضهم النفسي، سواء أثناء التحقيق معهم من قبل الضابطة القضائية او النيابة العامة، او قضاء التحقيق، ويرفضون حتى الحديث للمحققين للإفلات من العقاب، لكن الاقتناع بمرض المعتقل نفسيا او عقليا يحتاج إلى الكثير من اليقظة والحذر للتاكد من عدم مسؤوليته الجنائية، كما تكون هناك خبرات مضادة، وتلجأ المحكمة إلى وسائلها الخاصة لتكوين قناعتها في إيداع الجاني المراكز الخاصة بالمرضى عوض السجون.

أجرى الحوار:عبدالحليم لعريبي
× محام بهيأة الرباط

مختلون يثيرون "السيبة" بفاس

اهتزت أحياء مختلفة بفاس، على إيقاع جرائم أبطالها مختلون عقليا، وصلت إلى حد قتل أرواح بريئة في حوادث ماساوية، يمكن تلافيها باجتناك أقة استشرت بشكل لافت للانتباه، دون مجهود رسمي لإيلاء هؤلاء المرضى العناية اللازمة.

خلافات بسيطة لأسباب تافهة أحيانا، عادة ما تنتهي بماس اجتماعية في مشاهد «درامية» مقززة مؤثثة بلون الدم، من آخر حلقاتها إجهاز مختل عقليا كان في حالة هيجان، على بائع «كلينكس» عند مفترق طرق بطريق صفرو عند مدخل حي الزهور الأول بفاس.

سوء تفاهم بسيط تلقى بعده الضحية ضربة بسكين في قلبه، لم تمهله ليسقط صريعا أمام أعين المارة وعابري الطريق، ممن لم تكن لهم حيلة إنقاذ حياته ووقف نزيف دمه المهدور، في مشهد ما زال محفورا في ذاكرة كل من عاينه رغم مرور مدة على ذلك.

ولا يقل حادث الطريق السيار بين فاس ووجدة عبر نازة، ماساوية عن سابقة، بعدما تسبب مختل عقليا في كارثة انتهت بوفاة عامل مغربي مهاجر هاجمه ورماه بحجارة أصابته في رأسه مرديا إياه قتيلا بموقع قريب من الجماعة القروية باب مرزوقة.

بداية هذا الحادث، تمت بإشهار الجاني مدية كبيرة تسلح بها، قبل اعتراضه سبيل العربات العابرة للطريق معرقلا حركة السير، قبل إجهازه على الضحية وتدخل مواطنين لشل حركته بعد فوات الأوان، رغم صعوبة ذلك امام قوته الجسمانية وتهديده لهم.

وانتهت الحصيلة بعدة إصابات بجروح متفاوتة، فيما اطلق الجاني الذي كان في حالة هيجان وهستيريا، ساقيه للريح فارا من مسرح الجريمة، ليتعقبه شباب أوقفوه وسلموه للسلطات المختصة، بعد مسلسل مرعب لحظات واقعية غارقة في الدم في يوم صيفي قائظ.

ولعل أطرف الحوادث التي تسبب فيها مختلون عقليا، مهاجمة أحدهم في عقده الثالث، إمام مسجد بحي المسيرة بزواغ بعد صلاة الظهر، دون سبب معلول، بعدما دخل في شجار معه بعدما طالبه بمغادرة المسجد بعد انتهاء موعد الصلاة وفراغ المصلين.

لم يتقبل هذا الشاب المصاب بخلل عقلي والحامل بطاقة إعاقة ذهنية، طلب الإمام، فانقض عليه بعضة في أذنه، ما تسبب له في جروح نقل إثرها إلى المستشفى الجامعي، فيما تدخلت المصالح الأمنية لاعتقال المتهم ووضعه رهن الحراسة النظرية قبل إخلاء سبيله.

والأخطر أن يصل الأمر إلى حد ارتكاب جريمة قتل في حق الأصول، كما هو حال أربعيني كان يقطن وحيدا مع والديه المسنين بمنزلهما بحي البوزنيات الهامشي، سيما بعد استقلال باقي إخوته بمساكنهم بعيدا عن العائلة، قبل أن يذبحهما قبيل الفجر.

ذنب الضحيتين أنهما الحا على مرافقته إلى مستشفى الأمراض العقلية، لعلاجه من مرضه العقلي، بعد ما استفحلت حالته بعد عودته من طنجة التي قضى بها أشهرا، ما لم يستسغه قبل أن يرتكب مجزرة في حقهما بذبحهما على الطريقة الداعشية.

ولا يقل حادث مقتل أم وإصابة ابنتها بجروح بالغة في أنحاء مختلفة من جسمها، بشاعة عن سابقاتها، سيما أن منفذ الجريمة لم يكن إلا الابن المختل عقليا الذي لم يقدر عواقب ما قام به باستعمال أداة حادة أجهز فيها على حق أمه في الحياة والعيش بأمان.

ويبقى حادث إجهاز مختل عقليا على والدته بحي زواغ قبل نحو سنتين، شبيها بالحادث السابق من حيث حيثياته وظروفه وطريقة تنفيذ الجريمة باستعمال السلاح الأبيض، لكن مع اختلاف في وقائع الحادثة التي انتهت باعتقال المتهم وإيداعه السجن.

وليست مثل هذه الحوادث وحدها التي تفسخ مختلون عقليا في إبداعها بحيثيات متباينة، بل شهدت فاس حوادث أكثر مأساوية أبطالها مرضى نفسيا بدرجة لم تصل للخلل العقلي، على غرار قتل ابوين لابنائهما بحبي زازا والادارسة وإجهاز أم على ابنائها.

وما زال الرأي العام يتذكر حوادث أخرى لإضرام النار والضرب والجرح والاغتداء الجنسي، شهدتها مناطق متفرقة ضاحية فاس، بما فيها قتل شخص أصيب بجرحة طائشة رماه بها مختل من فوق السطوح، في ليلة أزعجه فيها بسمره والموسيقى الصاخبة المنبعثة.

وتؤثث شوارع فاس نماذج من أشخاص يعانون خللا عقليا بدرجات متفاوتة، يثيرون أحيانا الضوضاء وبهددون سلامة الأشخاص بمحاولة إيذائهم أو السب. ويحتاج أمثال هؤلاء ممن يشكل الشارع مأواهم، إلى تدخل رسمي لإيوائهم في ملاجئ، أو إبداعهم مستشفيات مختصة في علاج الأمراض النفسية، عوض تركهم يواجهون مصيرا مجهولا ويشكلون خطرا على المارة.

حميد الأبيض (فاس)

جرائم المجانين... رعب مستمر

مجزرة الرحامنة... فاقد للأهلية يصفي عائلته

برر جريمته قائلا "بغيت نغسلهم من الذنوب والوسخ"

اهتز دوار الهلالات بالجماعة القروية صخور الرحامنة، بتاريخ 16 دجنبر 2014، على وقع جريمة بشعة، عندما أجهز مختل عقليا على أمه وشقيقيه وزوجة أخيه الحامل وطفلها.

وتعود تفاصيل الجريمة، عندما تغير سلوك الابن، بسبب اضطرابات نفسية مزمنة، زار بسببها متخصصين بابن جرير، كما عملت الأم على نقله إلى بعض الأضرحة بالإقليم، لعلاج مرضه اعتقادا منها أن زيارة تلك الفضاءات الروحانية كفيلة بإعادة الهدوء للشاب البالغ من العمر أربع وعشرين سنة، والذي كان يلح على أخذ نصيبه من الإرث بعد وفاة والده، للزواج من فتاة بالدوار، الأمر الذي رفضته الأسرة على اعتبار أنه ما زال طالبا ومدمنا على المخدرات (ا لماحيا).

وتملك أسرة المتهم، ضيعة فلاحية تصل مساحتها إلى حوالي ثمانين هكتارا، بالإضافة إلى رؤوس الماشية، التي يتكلف برعيها خارج الدوار، إذ يظل خارج البيت ولا يعود إلا في المساء، الأمر الذي جعله يفكر في الانتقام من أفراد العائلة، إذ سبق أن وضع مادة سامة في الماء.

و من خلال إعادة تمثيل الجريمة، كشف المتهم تفاصيل قتله أفراد عائلته، إذ بعد أن تناول كميات من الأقراص المهلوسة و الماحيا، استغل نوم أمه رقدة شقيقه الأصغر، البالغ من العمر حوالي اثنى عشرة سنة، ليوجه لها طعنات متتالية في الصدر والبطن، لم تجد بدا من الهرب وهي تستنجد بفلذة كبدها الذي كان في حالة هيجان، فتعقبها قبل أن يصادف شقيقه الأكبر الذي أسقطها مذعورا بعد سماع صراخ أمه، ليوجه له طعنتين في الصدر والبطن، ورغم ذلك استطاع الضحيتان اللذان كانا يصارعان الموت، الإمساك بالجاني، لتنبه عن التوجه إلى زوجة أخيه وابنها ذي خمس سنوات .

حاولت الأم الفرار من النافذة بعد أن سقط ابنها أرضا، لكن الجاني لحقها وخنقها بسببه إلى أن فارقت الحياة، في اللحظة نفسها، التي لفظ شقيقه أنفاسه الأخيرة، أمام أنظار زوجته التي صدمت من هول المنظر، قبل أن يهاجمها الجاني بطعنة في البطن، لتسقط جثة هامدة.

قصد المتهم شقيقه الثاني، الذي كان يحمل ابن أخيه المقتول، وهو يرتجف من هول المذبحة، ليفر الجاني عدم طعنهما بالسكين، حيث حمل شقيقه باتجاه المطبخ، ونصب له مشتقة لبفارق الحياة مختنقا، وهي العملية نفسها التي قام بها لقتل نجل أخيه الذي حمله بين ذراعيه، قبل وضعه مكان جثة أخيه.

بعد الانتهاء من مذبحته شرع الجاني في نقل الجثث إلى غرفة أخيه، ونزع ملابسهم الملطخة بالدماء، قبل أن يقوم بغسلها بمسحوق الغسيل وماء جافيل، كما غسل الجثث ووضع فوقها أغطية تقيهم من البرد - على حد تعبيره - وأغلق الغرفة، حيث ظل وحيدا في البيت مع الجثث المهمودة.

في الساعات الأولى من صباح اليوم الموالي توجه نحو ضيعة في ملكية أحد الأشخاص بقيم إقليم الرحامنة، يتكلف شقيقه الثالث بحراستها، الذي زار منزل الأسرة دون أن ينتبه للجريمة التي طمس معالمها الجاني، إذ ظن أن الأسرة في زيارة أحد الأقارب، خصوصا أن غرفة شقيقه مغلقة، ليعود إلى عمله بالضيعة المذكورة، قبل أن يفاجأ بالجاني بطرق عليه باب المنزل الذي يقطنه بالضيعة المذكورة، وبمجرد خروجه في جنح الظلام وجه له طعنة غادرة في البطن، لكن الضحية تمكن من إغلاق الباب ومنعه من الدخول.

قبل أن يسمع صوت دراجته النارية قد ابتعدت عن المكان، ليتوجه نحو أحد الجيران ويطلب منه الاتصال بعمه قصد نقله، إلى قسم المستعجلات بمستشفى ابن طفيل لتلقي الإسعافات الضرورية، و هو لا يعلم أن شقيقة أجهز على أفراد العائلة.

بعد عودة العم من مراكش، اتصل بالجاني، منتقصا صفة تركي، وساله عن مكان وجوده، ليخبره ببرودة دم أنه بأحد المقاهي بمركز صخور الرحامنة، وأنه على استعداد للحضور إلى مخفر الدرك لتسليم نفسه بخصوص الجريمة التي ارتكبها، ليربط العم الاتصال برجال الدرك الملكي الذين تلقوا خبرا عنداك على شقيقه، دون أن يعلموا أنه أجهز على جميع أفراد عائلته، وعوض التوجه نحو مركز الدرك، ذهب الجاني إلى منزل الأسرة، وفي الوقت الذي هم بفتح الباب، باغته رجال الدرك، لكنه أبدى مقاومة، شاهرا السكين الذي طعن به أفراد عائلته، في هذه الأثناء تقدم العم نحو المنزل الذي بدات تفوح منه رائحة الجثث، ليقوم بمعاينة غرفة الضحية ويفاجأ بهول الفاجعة.

محمد السريدي (مراكش)

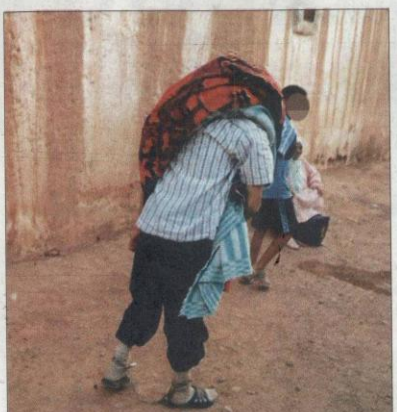

المتهم كشف تفاصيل جريمته (أرشيف)

مختلون يستنفرون سلطات آسفي

يعود مرة أخرى الحديث عن جرائم المختلين عقليا، ليطفو على السطح، إذ تسجل من حين لآخر جرائم يكون أبطالها أشخاص مختلون عقليا، لا يدركون ما يرتكبونه من جرائم، غالبا ما يكون ضحيتها الأصول والقاصرون وغيرهم.

فمنذ إطلاق سراح المختلين عقليا من "بويا عمر"، والعديد من محاكم المملكة تعرض عليها قضايا تتعلق بجرائم ترتكبها فئة من هؤلاء المرضى نفسيا، ومنهم من كان محتجزا بـ"بويا عمر".

فقبل حوالي ثلاثة أسابيع، تعرض طفل دون سن العاشرة بضواحي الصويرة، لاعتداء شنيع بطله مختل عقليا، ووجه ضربات بواسطة حجارة للطفل الضحية، الذي دخل في غيبوبة وتم نقله إلى أحد المستشفيات وظل يتلقى العلاج لمدة ليست باليسيرة، في حين تم إيقاف المتهم. وأحالته على النيابة العامة، التي تبين لها أنه غادر أخيرا ضريح "بويا عمر"، وأنه يعاني اضطرابات نفسية وعقلية، وفقا للخبرة الطبية، ليتقرر إيداعه مستشفى للأمراض العقلية. وقبل ذلك، قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بآسفي، إيداع مختل عقلي بمؤسسة لعلاج الأمراض العقلية بمدينة مراكش، على أن يبقى أمر الاعتقال ساريا إلى حين إيداعه المؤسسة المذكورة، وذلك على خلفية تورطه في قتل متسول باستعمال آلة حديدية.

وجاء قرار الإحالة على مستشفى للأمراض العقلية بمراكش، لأن الجناح المخصص للأمراض العقلية بمستشفى آسفي، ورغم تأهيله وعصرنته، فإن طاقته الاستيعابية لا يمكن لها أن تتسع للعشرات بل المئات من المختلين عقليا بآسفي وضواحيها. وخلصت الخبرة الطبية، التي أمرت بها المحكمة، من خلال حكم تمهيدي، والتي عهد بها إلى طبيب بمستشفى آسفي، إلى أن المتهم يشكو من أمراض الفصام منذ عدة سنوات ولديه أفكار هذيانية مع هلوسة. وهو ما جعل هيأة الحكم، تقتنع تبعا لذلك، بعدم المسؤولية الجنائية للمتهم، وبالتالي تقرر تحويله على مستشفى للأمراض العقلية.

وتعود تفاصيل هذه القضية، إلى تلقي عناصر المركز الترابي للدرك الملكي بتالمست التابع لسرية الصويرة، إخبارا من قبل بعض أعوان القوات المساعدة بأن شخصا مختلا عقليا اعتدى بواسطة آلة حديدية عبارة عن قضيب، على متسول.

وبمجرد أن غادرت سيارة الدرك مقر المركز الترابي لمسافة قصيرة، حتى تم توقيفها من قبل شاب في مقتبل العمر، ملابسه رثة، وهو يصرخ "أنا اللي قتلتو" ليتم إيقافه، ونقله إلى مركز الدرك، قبل الانتقال إلى مسرح الجريمة، إذ بعد وصول دورية الدرك الملكي إلى فضاء الجريمة، وجدوا جثة الضحية ممددة على ظهرها وسط طريق غير معبدة، يده اليسرى فوق البطن واليمنى مطروحة أرضا وتحمل مبلغا ماليا يتكون من ورقتين ماليتين، كما لاحظ المحققون وجود جرحين غائرين في الرأس، إضافة إلى قطع نقدية متنوعة القيمة متناثرة بجانب الهالك، ليتم نقل الجثة صوب مستودع الأموات بالصويرة، وربط الاتصال بممثل النيابة العامة باستئنافية آسفي، الذي أمر بوضع المتهم رهن الحراسة النظرية والاستماع إليه في شأن المنسوب إليه.

وتم العثور بحوزة المتهم على أقراص طبية، لتتم مراجعة صيدلية بمركز تالمست، إذ أكد الطبيب الصيدلي أنها تخص المصابين بأمراض نفسية، ونصح بمنح المتهم واحدة منها ليسترجع هدوءه.

وأكد المتهم، خلال الاستماع إليه، في محضر رسمي، أنه لم يسبق له ولوج المؤسسات التعليمية، مبررا إصابته بمرض نفسي يرغمه على تناول أقراص مهدئة منذ ما يزيد عن ثلاث سنوات.

وبخصوص الجريمة، أكد أنه كان رفقة الضحية عائدين من السوق الأسبوعي، وفجأة لمح قضيبا حديديا، فحمله وانهال به مرات عديدة عليه.

— محمد العوال (آسفي)

مختلة تجهز على طفل ببرشيد

لم تكد تداعيات الجريمة التي هزت الرأي العام الوطني تهدأ، حتى قامت المتهمة بقتل طفل وإلقائه من الطابق الرابع ببرشيد، بمحاولة خنق نزيلة بالسجن الفلاحي عين علي مومن بسطات، ليقرر قاضي التحقيق والذي أمر في وقت سابق بإجراء خبرة طبية على المتهمة، نقلها لجناح مشدد الحراسة بمستشفى الأمراض العقلية ببرشيد.

وتعود فصول الواقعة التي يتابعها الرأي العام المحلي والوطني باهتمام بالغ، إلى رمي امرأة طفلا من الطابق الرابع بإقامة الصفاء ببرشيد، وعند معاينة جثته، تبين أن عليها جروحا وطعنة غائرة بالعنق.

واستنادا لمصادر "الصباح" فإن والد الضحية أكد أن الجثة تتعلق بابنه "م.م"، وأن جارته التي تقطن بجواره "ف.ع" هي من ألقت به من شرفة شقتها بالطابق الرابع. وعاينت عناصر الشرطة بعد صعودها إلى الشقة حيث تقطن المتهمة، تفحم منزل أسرة الضحية، ولما طرقت منزل المتهمة فتحت الباب بصعوبة، فتم إجراء تفتيش داخل الشقة حيث تم العثور على سكين من الحجم المتوسط وملابس مبللة وملطخة بالدماء وتعل بخص الضحية. فتم إيقاف المتهمة واقتيادها إلى مقر الشرطة القضائية التي وضعتها تحت تدابير الحراسة النظرية، كما تمت معاينة جثة الطفل التي تبين أنها تحمل 13 طعنة بالظهر والجنب الأيمن وست طعنات بالذراع وطعنة في الصدر، وطعنتين بالفخذ الأيسر وطعنة غائرة بالعنق.

واستمعت الشرطة القضائية إلى أم الضحية التي أكدت أنها عند عودتها إلى المنزل، وجدت النار مشتعلة بباب شقتها وقامت بفتح الباب بصعوبة وشرعت في إخماد النيران تاركة ابنها وابنتها اللذين كانا معها بالدرج، كما قامت جارتها المتهمة بفتح باب شقتها واستفسرتها عن الأمر، وعندما أجابتها أم الضحية، ردت عليها أن ذلك قد يكون من فعل أبناء الحي، ولما دخلت الأم إلى شقتها قصد جلب المزيد من الماء لإخماد النار سمعت صوت باب جارتها وهو يقفل بقوة، ولما خرجت وجدت ابنتها وحيدة وأن ابنها كان يصرخ بداخل شقة المتهمة ويستغيث بأمه، التي قامت بطرق الباب بقوة لكن دون جدوى، وخاطبتها المتهمة من داخل الشقة "سيري تعرضي لولدك لتحت" لتقوم بالنزول وهي تستنجد ووقفت أمام باب العمارة ورفعت نظرها في اتجاه الشرفة ونوافذ شقة المتهمة، لكنها لم تشاهد أي شيء وعندما كانت بصدد الصعود إلى العمارة لإنقاذ ابنها، سمعت صوت اصطدام قوي، ولما التفت وجدت ابنها ملقى على الأرض مغمى عليه.

— هشام الأزهري (برشيد)

ضحايا سنوات الرصاص بالمغرب يطالبون بافتحاص منح دولية

هسبريس – طارق بنهدا الاثنين 22 فبراير 2016 - 15:00

هدد **ضحايا سنوات الرصاص، من المعتصمين أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بما وصفوه "تدويل الملف" واللجوء إلى الأمم المتحدة للكشف عن "ادعاءات المغرب في تعويض المتضررين بشكل كامل"**، معلنين أنهم بصدد إعداد شكاية إلى المجلس الأعلى للحسابات، بغرض "طلب افتحاص المنح الدولية التي منحتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمغرب لأجل الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية الانتقالية".

وتوقف نداء موجه لـ"ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب"، عند ما قال إنها "مقاربة معتمدة لم تنصفنا ولم ترق إلى تحقيق الإدماج والعيش الكريم والمصالحة، بل أقصت آخرين من استحقاقات العدالة الانتقالية بالمغرب"، ليضيف "ليس أمامنا إلا أن نصطف في جبهة عريضة من أجل مزيد من النضال لرد الاعتبار".

النداء ذاته دعا المتضررين إلى تكثيف احتجاجاتهم ضد "الإقصاء والتهميش"، ومن أجل "استرداد الكرامة"، مضيفا: "من ضحى من أجل مغرب الكرامة والحرية وذاق عذابات المعتقلات السرية وسادية الجلاد، خلال سنوات الجمر والرصاص، قادر لا محالة على حماية المكتسبات والدفاع عن مآلات تضحياته وحفظ دماء الشهداء الذين رحلوا إلى مجد الله في صمت"، محذرا ممن وصفه "الوصوليين والانتهازيين لحصد مجد لم يشاركوا فيه ولو بشارة نصر".

محمد حقيقي، معتقل سياسي سابق عضو مؤسس للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، قال إن فئة من ضحايا سنوات الرصاص، "خاصة المستثنون من العدالة الانتقالية ومستحقاتها على أنها ملفات خارج الآجال وعالقة، تعاني من التشتت الذي نعاني منه"، مضيفا أن هناك "فئات استفادت؛ أبرزها المجموعات السياسية، خاصة اليساريين الذين كانوا معتقلين سابقين وكانوا الأكثر استفادة من المستحقات والتعويضات المادية وجبر الضرر ومن كافة النواحي، حيث إن كثيرا منهم تموقعوا داخل مؤسسات الدولة".

وأشار حقيقي، صاحب النداء والمعتقل السابق ضمن مجموعة "71"، في تصريح لهسبريس، إلى أن من جرى استثناؤهم من هذه التعويضات ممن شاركوا في الأحداث الاجتماعية، "أغلبيتهم غير متحزبين وليس لديهم وعي نضالي، فتم إقصاؤهم تحت علة خارج الآجال أو عدم استيفاء الملف للعناصر الكاملة"، مشددا على أن تلك الملفات هي داخل اختصاص هيئة الإنصاف والمصالحة.

المتحدث كشف أن الهيئة المذكورة دخلت في "صفقة سياسية" مع المعارضة السياسية داخل السجون وفي المنفى في عهد الحسن الثاني، موضحا أن العاهل الراحل "أطلق مبادرة إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة المنفيين، وتشكلت إثر ذلك حكومة اليوسفي، ليضمن نقلا سلسلا للسلطة لصالح ابنه محمد السادس"، مردفا أن تلك الصفقة "استثنت معتقلي الأحداث الاجتماعية رغم أن المعايير الدولية لا تتضمن التمييز في العدالة الاجتماعية".

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وفق حقيقي، تراجع عن لعب دوره الحالي في إنصاف المتضررين، "مع كامل الآسف، أعضاؤه يعدون لترتيبات حتى يضمنوا مكانا لهم في المجلس الوطني لحقوق الإنسان والتموقع في الخريطة الحقوقية الرسمية في البلاد"، ممتعضا من كون الملفات التي تعالج

تتم تحت وطأة "الانتقائية والتمييز".

وفي الوقت الذي أورد فيه حقيقي أن ضحايا سنوات الرصاص المتضررين متذمرون، قال إن مراسلاتهم للحكومة والديوان الملكي لم تجد آذانا صاغية، "لم يكن هناك أي تجاوب، بل وجدنا سكوت الأموات"، مضيفا: "نحن الآن نوجه آخر صيحة لملك البلاد الذي كان راعي المصالحة من أجل جبر الضرر على قدم المساواة مع جميع الضحايا، ونطالبه بالتدخل العاجل لإنصاف المقصيين من العدالة الاجتماعية".

"سنتجه نحو تدويل القضية، فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي جهات مانحة أعطت ميزانية كبيرة للمغرب لأجل الانتقال الديمقراطي والعادلة الاجتماعية الانتقالية"، يقول حقيقي، مضيفا أنه سيطالب، رفقة المتضررين، بالافتحاص المالي لتلك المنح الدولية، "سنرفع شكاية إلى المجلس الأعلى للحسابات (...) وسنقول للأمم المتحدة إن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تضمن جبر الضرر، وغيرها من التعويضات، لم يتم تنفيذها على أرض الواقع، بل ظلت توصيات في الأوراق فقط "، بتعبير حقيقي.

http://www.hespress.com/societe/295817.html

الصبار يرصد عيوب مشروع قانون هيئة المناصفة والوزيرة الحقاوي ترد

زاكي كوثر الإثنين 22 فبراير 2016 م على الساعة 14:58

انتقد **محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشروع قانون « هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز »، الذي تقدمت به وزيرة الأسرة والتضامن بسيمة الحقاوي، قائلا إنه لا يتماشى مع مضامين دستور 2011**.

وقال الصبار في تصريح لـ »فبراير.كوم »، إن الدستور المغربي نص على أن هيئة المناصفة هي عبارة عن هيئة قائمة الذات، وهذا يسمح لها بأن تتولى عملية التصدي والبث في قضايا التمييز، وما يعاب على المشروع الذي تقدمت به السيدة الوزيرة، أنه لا يتضمن أي تعريف للتمييز، رغم أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سبق له أن قدم اقتراحا يدعو فيه إلى وضع تعريف واضح للتمييز.

وأضاف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أنه لا يعقل أن يكون هناك مشروع يتحدث عن مناهضة التمييز، دون أن يكون هناك تعريف واضح ومدقق للتمييز.

واعتبر الصبار أن استفراد رئيس الحكومة بتعيين حوالي 8 أعضاء على رأس الهيئة، أي ما يشكل نصفها، غير صحي لأنه يمس باستقلالية الهيئة.

وطالب الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان من الحكومة وضع أعوان محلفون يتوفرون على الصفة الضبطية داخل الهيئة، للقيام باختبارات التمييز، لأن هذه الاختبارات مهمة جدا، ولابد أن تنجز في محاضر بما أن الهيئة لها الحق في إحالة بعض القضايا التي تتعلق بتمييز جسيم على القضاء.

وأشار الصبار أنه هناك العديد من الملاحظات التي تتعلق بالشكل، وتمنى أن يتم تداركها أثناء مناقشة المشروع من طرف البرلمان المغربي.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني، أن المجلس سبق له أن شرح هذه الملاحظات وقدم مذكرة بهذا الخصوص، لكن لم يتم التفاعل بشكل كلي مع ملاحظات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا « بما أننا في لحظة تشريع، بمعنى أن المشروع معروض على البرلمان المغربي، ولذلك أتمنى أن يكون المشرع المغربي في مستوى المسؤولية، لكي تكون لدينا هيئة مستقلة ذات فعالية من أجل القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ».

في المقابل، قالت بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في تصريح لـ »فبراير.كوم »، نحن لسنا مجبرين كي نأخذ بكلام أي هيئة، كيفما كان نوعها بالحرف، نحن في الوزارة نأخذ ما ينسجم مع العملية التشاورية والتشاركية برمتها.

وعن الانتقادات التي وجهها الصبار لمشروع قانون « هيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز » قالت الحقاوي أن الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لم يقل أن المشروع لا يتماشى مع دستور 2011.

http://www.febrayer.com/327831.html

إبن الناظور محمد أمين التاج يلفت الأنظار في المعرض الدولي للكتاب ويعطي درسا في تحدي الإعاقة

عرفت فعاليات الدورة 22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء، مشاركة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، برواق تمحورت أنشطته حول المواضيع المرتبطة بالإدماج والإعاقة تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة".

وكانت مشاركة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة/الناظور، في فعاليات هذا المعرض، بمساهمة جميعة أصدقاء الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة، بفلم قصير "من أجل حب أمي" للمخرج فريد الركراكي، وبطولة إبن مدينة الناظور محمد أمين التاج، وكذلك عرض لوحاته الفنية، ومشاركة سفيان روزقي من الحسيمة بمجسمات إبداعية.

ولقي عرض الفلم إستحسان الجمهور الحاضر، الذي إنبهر لأداء وتشخيص محمد أمين التاج الذي أبدع في أداء دوره رغم أنه من ذوي الإحتياجات الخاصة، وقد في تدخل له بعد العرض إعترف المخرج الركراكي بمهارات بطل الفلم، وتفاعله القوي في محاكاة الأدوار، التي قد تفوق الكثير من الممثلين المحترفين، فيما أكدت سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة/الناظور، أن هذه المجهودات الإبداعية كافية لنغير جميعا نظرتنا ومواقفنا من هذه الفئة ، مضيفة أنه حان الأوان للأخذ بيدها، ومنحها حقها الكامل غير المنقوص، فكلا الفنانين محمد أمين التاج وسفيان رزوقي يعتمدان على امكانيتهما الخامة والبسيطة.

وفي تدخل لمحمد مختاري مدير مدرسة الأمل لذوي الإحتياجات الخاصة، أكد على أهمية التعليم في حياة هذه الفئة كشرط أساسي وحق طبيعي لتحقيق الإدماج، وأشار إلى تجربة مدينة الناظور، التي بدأت بقسمين مدمجين لتصل اليوم إلى مدرسة الأمل.

وفي تدخل لأمينة القضاوي أم محمد أمين التاج، أكدت على أهمية التدخل المبكر في إدماج الطفولة في وضعية اعاقة، وتحميل جانب من المسؤولية للأسرة التي عليها عاتق لعب الدور الإيجابي في القبول والرضى والإستعداد بكل حب في استقبال هذا الضيف الطفل في وضعية إعاقة.

http://www.nadorcity.com/%D8%A5%D8%A8%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B8%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D9%8A%D9%84%D9%81%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%B8%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8_a37224.html

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تراسل بنكيران و الرميد و اليزمي بخصوص معتقلي السلفية الجهادية المضربين بعدد من السجون

أضيف في 22 فبراير 2016 الساعة 06 : 15

وجهت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان رسالة لكل من رئيس الحكومة و وزير العدل والحريات و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان لطلب التدخل العاجل من أجل الاستجابة لما قالت المطالب المشروعة لمعتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية بعدد من السجون.

و عبرت الجمعية عن قلقها بسبب" انخراط العديد من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية في مجموعة من السجون، في أشكال احتجاجية متنوعة؛ بدءا بتوجيه شكايات للمسؤولين، مرورا بخوض إضرابات لا محدودة أو إنذاريه عن الطعام، والقيام بالجلوس/ اعتصام بشكل جماعي في مكان واحد مع تسليم الإدارة 3 مراسلات مُوجّهة لكل من وزير العدل **والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبيّة العامة لإدارة السجون، أو بإقدام البعض منهم على خياطة أفواههم، أو شرب سائل التنظيف "جافيل"؛ وذلك من أجل لفت انتباه المسؤولين إلى مطالبهم العادلة والمشروعة، وهو ما قابلته إدارة السجن بالتهديد والوعيد والقمع، وإنزال العقوبات الانتقامية كتنقيل البعض إلى سجون بعيدة عن أسرهم، عوض فتح الحوار والاستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة".

و طالبت الجمعية بالتدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف بلادنا، وكذا في الدستور المغربي في مادته العشرين بالنسبة للمضربين عن الطعام، وبالإسراع في إلزام المسؤولين المعنيين بالتعاطي الايجابي مع المطالب المشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتدخل العاجل لدى المندوب العام للسجون، لحمل الإدارات المحلية على وقف التضييق والتعسف ضدهم، واحترام حقوقهم و كرامتهم وكرامة عائلاتهم.

وطالبت ايضا بفتح تحقيق عاجل بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات لا إنسانية، تشكل انتهاكا صريحا لاتفاقية مناهضة التعذيب وكل ضروب سوء المعاملة، المصادق عليها من طرف المغرب، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون المنظم للسجون 23/98، قصد إنصاف المعتقلين ووضع حد للإفلات من العقاب .

http://www.zoompresse.com/news8635.html

25 ألف زائر إلى رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في معرض الكتاب

الثلاثاء ,23 شباط / فبراير

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الدار البيضاء / المغرب اليوم

تجاوز عدد زوار رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان في النسخة الثانية والعشرين للمعرض الدولي للكتاب والنشر، المنظم في الفترة من 12 إلى 21 فبراير/ شباط 2016 في الدار البيضاء، 25 ألف زائر طوال الأيام العشرة للمعرض، والذي كان المجلس من المشاركين فيه عبر عدد من المنشورات والندوات,المجلس الوطني لحقوق الإنسان خصص رواقه لموضوع الأشخاص في وضعية إعاقة، تحت شعار: "إعاقة، حقوق ومواطنة"، واحتضن نحو ستين نشاطا بمشاركة أزيد من 260 متدخلا، مغاربة وأجانب، منهم 150 متدخلا من 24 بلدا، وهي: الأردن، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، البنين، تونس، رواندا، السلفادور، السنغال، العراق، الغابون، غانا، كينيا، فرنسا، فلسطين، ليبيا، مصر، المكسيك، بريطانيا، النيجر، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بحسب بيان للمجلس , وأفاد بيان المجلس بأن الرواق "اقترح على الزوار برمجة غنية ومتنوعة توزعت على ثلاثة فضاءات، وهي فضاء النقاشات، المكتبة وفضاء التنشيط، فضلا عن حصص للتكوين في مجال القراءة السمعية وتقنية برايل نظمتها جمعية رؤى واستفاد منها أزيد من 400 شخص".

http://www.almaghribtoday.net/culture/also-in-the-news/25-%D8%A3%D9%84%D9%81-%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A

خمسة و عشرون ألف زائر توافدوا على رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب

23 فبراير 2016, فطومة نعيمي

25 ألف شخص زاروا رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى 10 أيام من حياة الدورة ال22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدارالبيضاء، التي انتهت يوم الأحد 21 فبراير 2016.

رواق المجلس، وعلى امتداد أيام الدورة، احتضن ما يناهز 60 نشاطا تمحورت حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحملت شعار «إعاقة، حقوق ومواطنة».

وأوضح المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في بلاغ أصدره بهذا الشأن، أن الأنشطة ال60، عرفت مشاركة أزيد من 260 متدخلا مغربيا ودوليا منهم 150 متدخلا من 24 بلدا هي الأردن، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، البنين، تونس، رواندا، السلفادور، السينغال، العراق، الغابون، غانا، كينيا، فرنسا، فلسطين، ليبيا، مصر، المكسيك، بريطانيا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية.

وصنع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالفعل الحدث ضمن فعاليات الدورة ال22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب بالدرالبيضاء وتفوقت مشاركته لهذه السنة عن سابقاتها في الدورات السابقة للتظاهرة الثقافية الأبرز بالمغرب، من خلال برمجة مكثفة وغنية ومتنوعة، اقترحها رواقه،المقام على مساحة 360 مترا، على الزوار، و توزعت على 3 فضاءات (فضاء النقاشات، المكتبة وفضاء التنشيط) فضلا عن حصص للتكوين في مجال القراءة السمعية وتقنية برايل نظمتها جمعية «رؤى» واستفاد منها أزيد من 400 شخص.

وفضلا عن الأنشطة المنظمة بالرواق، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العديد من الأنشطة الموازية منها: يوم حول رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة تم خلاله تكريم 16 رياضيا مغربيا من العديد من التخصصات الرياضية البرالمبية ومن الأولمبياد الخاص (التنس، كرة الريشة، ألعاب القوى...) بالإضافة إلى ورشة لفائدة الأطفال وكذا أيام السينما والإعاقة منظمة بمدينة الرباط بشراكة مع جمعية «هاندي فيلم» والتي حضرها أزيد من 500 متفرج. وخلال أيام المعرض، عملت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على تعبئة نحو 100 منظمة عاملة في مجال الإعاقة، لا سميا الشبكات الجهوية والجمعيات المحلية وجمعيات عائلات ذوي الإعاقة من مختلف جهات التراب الوطني.

كما نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة دولية حول "الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها" شارك فيها خبراء وممثلون عن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتم خلالها استعراض الممارسات الفضلى في هذا المضمار وتجارب مؤسسات كل من السينغال وغانا والمكسيك والغابون والأردن. وعلى غرار كل سنة، جرى تنظيم مسابقة وطنية لتصميم رواق المجلس شارك فيها مهندسون معماريون مغاربة شباب (أقل من 40 سنة). وفي هذا الصدد فاز رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجائزة الكبرى ل«الرواق سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة» الممنوحة من لدن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة.

وكانت توزعت أنشطة الرواق على 5 فقرات يومية رئيسية هي: «ساعة لكل جهة»، «يوم وكتاب»، «النقاشات الكبرى»، «التزامات وممارسات» وفقرة «تكريم»، تناولت موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة والسياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للإعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة.

http://www.ahdath.info/?p=148998

مثير : رواق ال CNDHبالمعرض الدولي للنشر و الكتاب يشهد توافد 25 ألف زائر

22 فبراير 2016 - 12:48

شهد رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالدورة الـ22 للمعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم من 12 إلى 21 فبراير 2016 بالدار البيضاء توافد أزيد من 25 ألف زائر .

هكذا، وعلى امتداد عشر أيام، احتضن رواق المجلس، الذي خصص لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تحت شعار "إعاقة، حقوق ومواطنة"، نحو ستين نشاطا بمشاركة أزيد من 260 متدخلا وطنيين ودوليين منهم 150 متدخلا من 24 بلدا (الأردن، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، تركيا، البنين، تونس، رواندا، السلفادور، السينغال، العراق، الغابون، غانا، كينيا، فرنسا، فلسطين، ليبيا، مصر، المكسيك، بريطانيا، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية).

واقترح الرواق، المقام على مساحة 360 مترا، على الزوار برمجة غنية ومتنوعة توزعت على ثلاثة فضاءات (فضاء النقاشات، المكتبة وفضاء التنشيط) فضلا عن حصص للتكوين في مجال القراءة السمعية وتقنية برايل نظمتها جمعية رؤى واستفاد منها أزيد من 400 شخص.

وفضلا عن الأنشطة المنظمة بالرواق، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العديد من الأنشطة الموازية منها يوم حول رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة تم خلاله تكريم 16 رياضيا مغربيا من العديد من التخصصات الرياضية البرالمبية ومن الأولمبياد الخاص (التنس، كرة الريشة، ألعاب القوى...) بالإضافة إلى ورشة لفائدة الأطفال وكذا أيام السينما والإعاقة منظمة بمدينة الرباط بشراكة مع جمعية "هاندي فيلم" والتي حضرها أزيد من 500 متفرج.

وخلال أيام المعرض، عملت اللجان الجهوية لحقوق الإنسان على تعبئة نحو 100 منظمة عاملة في مجال الإعاقة، لا سميا الشبكات الجهوية والجمعيات المحلية وجمعيات عائلات ذوي الإعاقة من مختلف جهات التراب الوطني.

كما نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورشة دولية حول " الآلية المستقلة لتعزيز اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها ورصد تنفيذها" شارك فيها خبراء وممثلون عن العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتم خلالها استعراض الممارسات الفضلى في هذا المضمار وتجارب مؤسسات كل من السينغال وغانا والمكسيك والغابون والأردن.

وعلى غرار كل سنة، جرى تنظيم مسابقة وطنية لتصميم رواق المجلس شارك فيها مهندسون معماريون مغاربة شباب (أقل من 40 سنة). وفي هذا الصدد فاز رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجائزة الكبرى "للرواق سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة" الممنوحة من لدن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة.

يذكر أن أنشطة الرواق توزعت على خمس فقرات يومية رئيسية: "ساعة لكل جهة"، "يوم وكتاب"، "النقاشات الكبرى"، "التزامات وممارسات" وفقرة "تكريم"،تناولت موضوع الإعاقة من جوانب مختلفة أبرزها: الإبداع والفن والأدب والإعاقة، التكوين والمواكبة الاجتماعية، الإعلام والإعاقة، تكلفة الإعاقة، الولوجيات (الحق في الوصول) والولوجية الرقمية، الإعاقة في المؤسسات السجنية، الإعاقة والسياسات العمومية المحلية، المشاركة السياسة للأشخاص في وضعية إعاقة، تجارب المجتمع المدني في مجال الإعاقة وطنيا ودوليا، الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، الصحة والحماية الاجتماعية، رياضات الأشخاص في وضعية إعاقة، التعليم الدامج، الإعاقة والهجرة، الإطار القانوني للإعاقة، الحق في الشغل وقابلية التشغيل، الأطفال والنساء والإعاقة.

http://www.marocanbae.com/22/4810.html

بن شماش: النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية يجيب على تحديات مفصلية تهم أساسا تعزيز أسس التضامن الاجتماعي وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي

قال رئيس مجلس المستشارين، عبد الحكيم بن شماش، السبت بالرباط، إن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية يجيب على تحديات مفصلية تهم أساسا تعزيز أسس التضامن الاجتماعي وتوزيع ثمار النمو الاقتصادي بالارتكاز على ترصيد عدد من التجارب الوطنية والمبادرات العمومية.

وأوضح بن شماش، خلال تقديمه لمشروع الوثيقة المرجعية للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية ضمن أشغال المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، الذي ينظمه مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن هذه التحديات، تتمثل أساسا في تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، المجالي والبيئي، والتضامن بين الأجيال، خاصة عبر سياسات وبرامج اجتماعية مبنية على منطق الحقوق وتلعب فيها الدولة والجماعات الترابية دورا استراتيجيا. وأضاف أن الإجابة عن هذا التحدي، يمكن أن تتحقق من خلال، على الخصوص، تأسيس استراتيجية تصحيح التفاوتات المجالية بناء على الآليات المالية الملائمة وعلى استثمار الإمكانيات المؤسساتية الجديدة، ووضع آلية مستدامة للتنسيق على أعلى مستوى حكومي، تضمن التقائية السياسات الاجتماعية الموجهة للفئات الهشة.

كما تهم هذه التحديات، حسب بن شماش، جعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والإدماج، خاصة عبر تحديد المعالم الكبرى لنموذج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي، من خلال استخدام الضرائب والرسوم والإعفاءات لتصحيح الاختلالات المتعلقة بولوج بعض الفئات الاجتماعية إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

أما التحديات الأخرى فتتجلى، يضيف رئيس المجلس، في ضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال وضع آلية مستدامة للتنسيق على أعلى مستوى حكومي، تضمن تناغم السياسات الاجتماعية، بما في ذلك التحمل الأفقي للسياسات المتعلقة بفئات عمرية واجتماعية معينة كالأطفال، والشباب، والمسنين، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأبرز بن شماش أن هذه التحديات، تتعلق أيضا بترصيد وتوسيع المكتسبات الوطنية في مجال الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر وجعلها رافعة لسياسات عمومية دامجة خاصة للفئات الهشة، مشيرا إلى أنه يمكن تحقيق هذا الهدف، من خلال تقديم تحفيزات جبائية ملائمة لخروج بعض الفئات المهنية من الاقتصاد غير المهيكل، وتعويض منظومة المقاصة بمنظومة دعم اجتماعي عمومي للفئات الأكثر فقرا وهشاشة، مبنية على استهداف اجتماعي وترابي دقيق.

كما تهم هذه التحديات، يوضح رئيس مجلس المستشارين تقوية المكتسبات الوطنية في مجالات الحوار الاجتماعي مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية ، مضيفا أن رفع هذا التحدي يقتضي على الخصوص استثمار الإمكانيات الجديدة للديمقراطية التشاركية في تكامل مع منظومة الحوار الاجتماعي، خاصة الإمكانيات المتاحة بمقتضى الفصل (13) من الدستور، إضافة إلى تحدي الحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية، وذلك في إطار متطلبات التنمية المستدامة.

من جانبه، قدم **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، في مداخلة بالمناسبة، مقترحات تتعلق بالمداخل المنهجية الكفيلة ببناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية**، مضيفا أن الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى، أسست لهذه المداخل المنهجية

بتركيزها على المقاربة التشاركية و الحقوقية، وكذا على تكريس المساواة بين الجنسين في السياسات العمومية، في تكامل مع الأجندة الأممية للعدالة الاجتماعية.

وتهم هذه المقترحات، حسب اليزمي، تعزيز العمل المشترك بين المؤسسات الدستورية والبرلمان، لإرساء أسس نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، واستثمار المفاهيم المؤطرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أما مداخلات ممثلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومؤسسة الوسيط والمندوبية السامية للتخطيط، والمجالس الجهوية، فأكدت على أن العدالة الاجتماعية قضية جوهرية لإقرار السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة في إطار مناخ تسوده الشفافية.

وتوخى المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، الذي انطلقت أشغاله الجمعة تحت شعار "تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك"، النهوض بأدوار العمل البرلماني في تمكين العدالة الاجتماعية، وتوسيع وتعزيز النقاش المجتمعي والحوار الديمقراطي حول شروط ومسؤوليات الالتزام بمواثيقها الدولية، وبآلياتها الأممية ومرتكزاتها الدستورية.

وشارك في أشغال هذا المنتدى منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، بالإضافة إلى وكالات التعاون الدولي والاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية والبرلمانات الشريكة والصديقة، فضلا عن أعضاء مجلسي البرلمان المغربي والمجالس الدستورية وممثلين عن القطاعات الحكومية ومجالس الجهات والمنظمات النقابية والمهنية وهيئات المجتمع المدني والمؤسسات الجامعية والأكاديمية وخبراء وإعلاميين.

http://www.brefac.com/news_details.php?t=&id=79710

رواق حقوق الإنسان بمعرض الكتاب جذب أزيد من 25 ألف زائر

هند رزقي 22-02-2016

خلال دورة كانت أقل إقبالا من سابقاتها، بشهادة العارضين والمشاركين، **استطاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن يخلق التميز في الدورة الثانية والعشرين للمعرض الدولي للنشر والكتاب في الدارالبيضاء،** من خلال رواق جذب إليه على مدى عشرة أيام، آلاف الزوار.

وحسب معطيات المجلس، فإن عدد زوار الرواق فاق 25 ألف زائر، حضروا مختلف اللقاءات التي دارت جميعها في فلك ''الإعاقة''، الموضوع الذي اتخذه المجلس تيمة لمشاركته في هذه الدورة.

ومامیز رواق المجلس المقام على مساحة 360 مترا، أنه راعى خصوصية الأشخاص في وضعية إعاقة، فأنشئ بتصميم يسهل ولوجهم، كما أنه استحضر في الأنشطة التي نظمها التنوع اللغوي والثقافي، واحترم في الوقت ذاته مبدأ الجهوية الموسعة، حيث عقدت لقاءات بالعربية والأمازيغية والفرنسية، وأعطيت الكلمة لممثلي جهات المملكة في مجموعة موائد مستديرة، وشارك في النقاش فاعلون مغاربة وأفارقة وأجانب.

n_512914204_939893606078753_12746078

وبالموازاة مع ذلك، كرم المجلس في هذا الحدث الثقافي، عدة شخصيات انتصرت على الإعاقة بسلاح الأمل، من بينها الفاعلة الجمعوية والمقاولة أمينة السلاوي، والتلميذة الحاصلة على الوسام الملكي لتفوقها الدراسي ياسمين برواي.

وقد حصل رواق مجلس اليزمي، ضمن فعاليات المعرض، على الجائزة الكبرى ل''الرواق سهل الولوج بالنسبة للأشخاص في وضعية إعاقة''، الممنوحة من طرف وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية.

http://machahid24.com/2016/02/22/150283/

Présentation à Béni Mellal d'un guide des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme

La ville de Béni Mellal a abrité récemment, une rencontre de communication dédiée à la présentation d'un guide des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au profit des coordonnateurs desdits clubs au niveau des provinces de Béni Mellal, Azilal et Fkih Ben Salah.

Initiée par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH), en collaboration avec l'Académie régionale de l'éducation et la formation (AREF) Béni Mellal-Khénifra, cette rencontre traduit, selon ses promoteurs, les efforts fournis en faveur de la culture des droits de l'Homme et de sa promotion en milieu scolaire, rapporte la MAP. Ce guide, élaboré par des spécialistes sous la supervision du CNDH, se veut une initiation à la culture de la citoyenneté et des droits de l'Homme, ainsi qu'à la vie scolaire, à travers plusieurs activités scolaires et parascolaires. Il offre une référence aux coordonnateurs des clubs et aux cadres pédagogiques leur permettant de mieux encadrer leurs travaux et campagnes sur l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme.

A cette occasion, le président de la CRDH Béni-Mellal-Khouribga, Allal El Bassraoui, a souligné que ce guide constitue un manuel de référence pratique qui va accompagner la création de clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme et enrichir leurs actions, en favorisant la contribution des élèves à cette dynamique, en harmonie avec les dispositions de la Convention internationale relative aux droits de l'enfant.

Ce livret, qui expose les expériences des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme et des commissions régionales du CNDH, consacre l'orientation du Conseil basée sur les établissements d'enseignement en tant qu'espace idoine et approprié pour ancrer les valeurs de citoyenneté et de droits de l'Homme, a-t-il soutenu.

Appel à l'intégration de la dimension sociale dans les politiques publiques

Les participants au Forum parlementaire sur la justice sociale, organisé deux jours durant à Rabat par la Chambre des conseillers, ont appelé, dans la Déclaration de Rabat, qui a sanctionné, samedi, les travaux de cette rencontre parlementaire internationale, à approfondir le débat sur l'édification du modèle marocain de justice sociale.

La «Déclaration de Rabat pour la justice sociale», adoptée par les participants à ce forum placé sous le Haut patronage de S.M le Roi Mohammed VI et dont lecture a été donnée par le président de la Chambre des conseillers, Abdelhakim Benchamach, a souligné que des défis prioritaires doivent être relevés, ayant trait notamment à la consolidation des fondements de la solidarité sociale, catégorielle, spatiale et environnementale et à la solidarité inter-générations, à travers notamment le renforcement des politiques et programmes sociaux basés sur l'approche des droits.

Il s'agit également, poursuit le document, de parachever la définition des grandes lignes du modèle marocain prôné, dont les fruits de la croissance économique sont distribuables, via des mécanismes fiscaux, un ciblage social et territorial adéquat et des politiques publiques à même de permettre aux catégories les plus vulnérables de profiter des potentialités et opportunités offertes afin de jouir réellement de leurs droits économiques, sociaux et culturels.

Ces défis, qui concernent la garantie des conditions méthodologiques et institutionnelles indispensables à la transversalité des politiques intégrées ciblant des catégories spéciales, notamment les enfants, les jeunes, les personnes âgées et les personnes à besoins spécifiques, portent également sur l'élargissement de l'accès à l'offre nationale relative à la protection sociale, notamment le régime d'assistance médicale, le système national de retraites, la remédiation des dysfonctionnements entachant le système national du travail décent, la multiplication des chances des jeunes et des femmes pour accéder au marché d'emploi, le renforcement des acquis nationaux dans le domaine du dialogue social à travers l'institutionnalisation et l'intégration de la dimension territoriale ainsi que entrepreneuriale et des droits de l'Homme et le renouvellement de son agenda et de ses thèmes principaux.

La protection contre les effets sociaux des changements climatiques, dans le cadre des pré-requis du développement durable, via une subvention publique adéquate, figure également parmi ces challenges qu'il convient de relever.

La Déclaration de Rabat, qui affirme que la dignité, la solidarité, la justice, l'équité et l'égalité des chances et des droits ainsi que la non-discrimination doivent être les fondements du modèle marocain de justice sociale, préconise également une meilleure exploitation des mécanismes de la démocratie participative, du nouveau régime de compétences des collectivités territoriales, de la force de proposition dont jouissent les institutions constitutionnelles consultatives et la société civile, de la programmation budgétaire basée sur le genre, des acquis cumulés par l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) et d'autres programmes nationaux similaires, afin de parachever l'édification participative du modèle marocain de justice sociale.

Les participants ont également appelé l'Exécutif à présenter un projet de résolution, en compagnie des partenaires du Royaume et de ses amis, lors de la prochaine session du Conseil des droits de l'Homme relevant de l'ONU, lequel devra porter sur la justice sociale et les droits de l'Homme. Ce projet de résolution, poursuit le document, doit intéresser les différentes conventions et déclarations y afférentes et s'inspirer des principes et priorités de notre modèle national et constituer, en conséquence, une valeur ajoutée dans le cadre de l'adoption d'une approche des droits de l'Homme dans le domaine de la justice sociale.

A cet égard, le secrétaire général du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** Mohamed Sebba, a estimé qu'il est temps d'intégrer la dimension sociale dans les politiques publiques.

Le Maroc a cumulé une expérience dans le domaine de la justice sociale à travers notamment l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH) et les multiples chantiers de développement réalisés dans le Royaume, a souligné M. Sebbar dans une déclaration à la MAP en marge de ce Forum.

Lequel permettra aux législateurs de plusieurs pays de coordonner leurs actions pour réhabiliter la dimension sociale dans les politiques publiques, a-t-il ajouté, notant que nombre de pays ont réalisé un saut qualitatif en matière de droits civils et politiques mais souffrent toujours de dysfonctionnements et de déficit dans le domaine des droits économiques, sociaux et culturels.

Organisé sous le thème : «Promouvoir la dignité humaine pour rendre possible le vivre-ensemble», ce Forum de deux jours a visé à renforcer le rôle de l'action parlementaire dans la promotion de la justice sociale et à débattre des engagements qui découlent de l'adhésion aux conventions internationales et au système onusien des droits de l'Homme.

Enquête

La justice reste peu accessible aux enfants

Priscilla Maingre, 22 February 2016 - 16:40 La-justice-Enquete.jpg Si les enfants sont les plus exposés aux violences de toutes sortes, leurs paroles ne sont pas toujours entendues par les tribunaux.

Une enquête menée à l'échelle internationale sur les possibilités d'accès aux tribunaux pour les enfants classe le Maroc à la 150e place (sur 197 pays), derrière l'Afghanistan (149e), le Pakistan (119e), l'Égypte (115e) ou encore la Tunisie (105e).

Le Child Rights International Network (CRIN) a publié un rapport et un classement des pays du monde à propos de la possibilité donnée aux enfants de se servir des tribunaux pour défendre leurs droits efficacement. Pour la directrice du CRIN, Veronica Yates, «quand on pense aux enfants et à la justice, la première image qui vient à l'esprit est souvent celle d'un enfant qui enfreint la loi. On considère rarement le droit des enfants à utiliser le système juridique pour protéger leurs droits humains ou pour obtenir un recours quand leurs droits sont bafoués». De son côté, Benyam Dawit Mezmur, président du Comité des Nations unies pour les droits de l'enfant, affirme que ce classement «n'est pas là pour pointer du doigt les bons et les mauvais élèves, mais surtout pour susciter une réaction de la part des États».

Pour élaborer le classement, le CRIN a pris en compte les standards internationaux en matière d'accès à la justice pour les enfants. Le CRIN se base également sur la convention des droits de l'enfant, d'ailleurs ratifiée par le Maroc depuis 1996. En haut du classement figurent donc la Belgique, le Portugal et l'Espagne. La Palestine, l'Érythrée et la Guinée équatoriale sont au bas de l'échelle.

Le Maroc, lui, est classé 150e sur 197. Le rapport du CRIN pointe notamment du doigt le fait que les enfants ne puissent intenter des actions civiles qu'avec l'aide de leur tuteur légal. «Les enfants de moins de 18 ans ne sont pas autorisés à porter plainte et à demander réparation devant un tribunal ou toute autre autorité. Cette démarche nécessite le consentement des parents. Selon l'article 236 du Code de la famille, les plaintes doivent être déposées par le tuteur légal de l'enfant, à savoir le père», indique le rapport.

«Toutefois ceux-ci peuvent, à n'importe quel âge, déposer des plaintes pénales et engager des poursuites lorsqu'ils sont victimes de criminalité. **De même, il est possible pour ces enfants de déposer plainte auprès du Conseil national des droits de l'Homme», nuance cependant la même source.**
Pourtant, quand il s'agit de violences sexuelles faites aux enfants et plus particulièrement aux filles, la discrétion reste de mise chez de nombreuses familles. «Les parents sont souvent réfractaires à l'idée de poursuivre le délinquant sexuel, par honte de l'acte, mais aussi pour éviter de nuire socialement à leur enfant», constate le CRIN.

D'ailleurs, selon la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN), entre 2008 et 2012, on constate que

la tranche d'âge la plus exposée à la violence sexuelle est celle des 15 à 18 ans, suivie des 12 à 15 ans et enfin celle des enfants âgés de moins de 12 ans. Une importante hausse des cas de violences sexuelles pour l'ensemble des tranches d'âges est également remarquée à partir de 2010. Pour ce qui est de la répartition des violences, la même source note qu'en 2012 la circonscription judiciaire de Marrakech arrive en tête avec 258 cas, suivie de celles de Rabat avec 204 cas et de Meknès avec 143. Par ailleurs, «18.499 personnes au total ont été poursuivies par les tribunaux entre 2011 et 2012 pour des affaires de violences sexuelles, d'homicide, d'abandon familial ou autres», fait remarquer le ministère de la Justice. Selon la même source, de nombreux cas de violence sexuelle sont le fait du père ou du frère. Ce qui complique la situation lorsqu'il s'agit de porter l'affaire devant un tribunal.

Concernant le délai de prescription pour porter une affaire de violence devant la justice, le CRIN rappelle enfin que celui-ci est «de 20 ans, à compter de la date du crime, si celui-ci est jugé grave, de 5 ans dans le cas d'infractions moins graves, et deux ans dans le cas d'infractions mineures».

SYNDICATS VS GOUVERNEMENT : LE FOND ET LA FORME…

L'UMT, la CDT, la FDT et l'UGTM ont décidé d'une grève générale nationale pour le 24 février courant. Ils reprochent au gouvernement de ne pas les associer aux réformes qu'il a entreprises depuis son avènement. Certaines réformes sont pourtant à l'état de projet depuis plus de 10 ans !

Quel dénouement possible au bras de fer qui oppose les syndicats au gouvernement ? Depuis à peu près quatre ans, chaque camp paraît arc-bouté sur ses positions, et les différentes rencontres qu'ont eues les deux parties n'ont finalement pas permis de briser la méfiance de part et d'autre. Même si, globalement, la contestation syndicale a quelque peu reflué au cours de ces dernières années (du moins en termes de journées de travail perdues), depuis la fin de l'année 2015, elle se rappelle au souvenir des pouvoirs publics, culminant avec la grève générale nationale prévue pour le 24 février courant.

Réunis le 10 février au siège de l'UMT à Casablanca, les syndicats UMT, CDT, FDT et UGTM ont en effet décidé d'organiser une grève générale mercredi 24 février dans l'ensemble des activités économiques, qu'elles soient publiques ou privées. Et cette décision, selon l'UMT, est irrévocable. Autrement dit, même si le gouvernement décide, entre-temps, de renouer le dialogue, la grève aura quand même lieu. Celle-ci, rappelons-le, fait suite à de nombreuses autres formes de protestation, comme la marche du 6 avril 2014, la grève générale dans la fonction publique le 10 décembre 2015 et le meeting devant le Parlement le 12 janvier 2016. L'alliance des quatre syndicats n'exclut pas que d'autres mesures soient décidées à l'avenir si leurs revendications n'étaient pas prises au sérieux.

L'Exécutif, en ce qui le concerne, ne donne pas l'impression, pour le moment, de s'en inquiéter outre mesure, décidé qu'il est à mener à terme les réformes sur lesquelles il s'était engagé dans son programme gouvernemental. Même s'il ne nie pas le rôle que peuvent jouer les partenaires sociaux sur les scènes économiques et sociales, le gouvernement ne semble pas disposé à partager ses prérogatives, notamment celles de proposer des projets de réformes suivant la vision qui est la sienne, ce que lui reprochent précisément les quatre syndicats protestataires.

Il y a sept mois, le chef du gouvernement rencontrait les syndicats et selon un des participants, Abderrahmane Azzouzi de la FDT, les deux parties étaient tombées d'accord pour mettre sur pied une commission qui se pencherait sur l'ensemble des points de discorde. Au lieu de cela, indique M. Azzouzi, «le gouvernement nous a surpris en allant déposer au Parlement le projet de loi sur la retraite, alors que son chef s'était engagé lors de notre rencontre de juin 2015 de ne rien entreprendre sans nous consulter». Encore récemment (le 16 janvier 2016), M. Benkirane recevait dans une rencontre qualifiée d'informelle la coalition des quatre centrales syndicales, mais la réunion n'a rien changé aux postions des uns et des uns. Après lui avoir rappelé «son engagement de ne rien entreprendre sur la question des retraites sans les consulter», dixit M. Azzouzi, les syndicats avaient demandé au chef du gouvernement de retirer son projet

du circuit législatif. Celui-ci refusa tout net, expliquant à ses interlocuteurs qu'ils pouvaient toujours, s'ils y tenaient, apporter des amendements au projet, à travers leurs représentants à la Chambre des conseillers et même que la majorité les soutiendrait volontiers.

Après le temps de la réflexion, le temps de la décision

Mais visiblement, sur ce dossier, comme sur bien d'autres d'ailleurs, la symbolique a son poids : les syndicats auraient tant aimé être associés à cette réforme et si cela avait été le cas, ils l'auraient probablement acceptée en contrepartie de quelques aménagements à la marge. Il est difficile cependant de soutenir que les partenaires sociaux de manière générale n'ont pas connaissance du contenu de la réforme ou que celle-ci a été faite à la va-vite. Cela fait des années que le sujet est l'objet de maints débats, d'études aussi sérieuses les unes que les autres, de recommandations, de questionnements divers. Et les syndicats eux-mêmes ont exprimé leurs points de vue là-dessus. On peut même considérer que, peut-être, le débat et la réflexion ont pris plus de temps qu'il n'en fallait. Et la remarque vaut aussi pour la compensation. C'est pratiquement au début de l'année 2000 que ces dossiers sont posés sur la table des discussions. De sorte que lorsque ce gouvernement s'installe en janvier 2012, ce qui était attendu de lui, c'était moins de débattre que de décider. Le temps de la réflexion était déjà consommé par les gouvernements précédents, il manquait la décision. Moyennant quoi il y aurait quelque mauvaise foi à reprocher à l'actuelle majorité d'entreprendre des réformes que depuis une dizaine d'années au moins tout le monde appelait de ses vœux.

Reste la forme : il est toujours préférable, comme cela se pratique dans certains pays, d'associer à la réforme les partenaires sociaux. Surtout sur un sujet aussi sensible que celui des retraites. Mais ce qui est souhaitable est-il obligatoire ? Il ne faut toutefois pas se méprendre : la retraite n'est pas le seul sujet qui préoccupe les syndicats. Ceux-ci ont des doléances qui, peut-être, intéressent les salariés beaucoup plus que la retraite. Et la première de ces doléances, parce qu'elle commande tout le reste, c'est la liberté syndicale. Et là, beaucoup ne comprennent pas que les engagements pris dans l'Accord social d'avril 2011 de ratifier la convention de l'OIT n° 87 sur la liberté syndicale et d'abroger l'article 288 du code pénal n'aient pas été, à ce jour, honorés. «Si le gouvernement peut expliquer qu'il n'a pas les moyens financiers pour augmenter les salaires, directement ou par une baisse de l'imposition, quel est son argument à propos de la non-concrétisation des engagements relatifs à la liberté syndicale ?», s'interroge un syndicaliste. Signalons à ce propos que le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH**) a lui aussi invité le gouvernement, depuis 2013 déjà, à ratifier la convention n°87 de l'OIT sur la liberté syndicale et la protection du droit syndical.

http://lavieeco.com/news/economie/syndicats-vs-gouvernement-le-fond-et-la-forme.html

M. Talbi Alami s'entretient avec le ministre irakien des Affaires étrangères de plusieurs questions d'intérêt commun

Le président de la Chambre des représentants, Rachid Talbi Alami, a eu des entretiens, lundi à Rabat, avec le ministre irakien des Affaires étrangères, Ibrahim Al-Jaafari, axés sur plusieurs questions arabes et internationales d'intérêt commun comme la sécurité, la stabilité et la lutte contre le terrorisme, ainsi que les rôles dévolus au Parlement.

Lors de cette rencontre, M. Talbi Alami a relevé que la visite de deux jours du responsable irakien au Royaume est de nature à renforcer les relations entre le Maroc et l'Irak, notamment sur le plan parlementaire, saluant les efforts de l'Irak et son appui au Maroc et à son intégrité territoriale dans les forums régionaux et internationaux, indique un communiqué de la première Chambre.

Il a indiqué que la communication efficace et permanente entre les parlements marocain et irakien, à travers les groupes d'amitié, a permis d'échanger les vues et les idées et de clarifier et unifier les positions au sujet de plusieurs questions d'intérêt commun.

Le président de la Chambre des représentants a également mis l'accent sur les rôles dévolus par la Constitution de 2011 au Parlement, notamment à la première Chambre, en tant que pouvoir législatif doté de pleines prérogatives, ajoutant que la nouvelle Loi fondamentale a simplifié les relations entre la Chambre des représentants et le reste des institutions constitutionnelles, comme le **Conseil national des Droits de l'Homme.**

M. Talbi Alami a de même passé en revue les acquis du Maroc en matière des droits de l'Homme, de la sécurité, de la lutte contre le terrorisme et de la restructuration du champ religieux, mettant en exergue la nouvelle politique migratoire adoptée par le Royaume depuis 2013, sous la conduite éclairée de SM le Roi Mohammed VI, permettant la régularisation de la situation d'environ 20.000 migrants.

De son côté, M. Al-Jaafari a souligné l'intérêt de renforcer les relations bilatérales dans tous les domaines, notamment culturels, ajoutant que les Parlementaires, à l'heure de la "mondialisation parlementaire", sont désormais en mesure de jouer un rôle essentiel dans le rapprochement maroco-irakien à travers l'échange des expériences.

Le chef de la diplomatie irakienne a insisté sur la nécessité d'investir dans l'élément humain, facteur essentiel du développement et du rapprochement entre les peuples.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/le-chef-de-la-diplomatie-irakienne-en-visite-de-travail-au-maroc

Projet Du Code De La Presse Et De L'édition : Quelles Nouveautés ?

Invités : Saad Loudiyi, Chef du cabinet du ministre de la communication, Younes Moujahid, Secrétaire Général du Syndicat National de la Presse Marocaine, Aziz Boucetta, chroniqueur Luxe Radio chargé des questions politiques et Mohamed Haitami, Membre du Bureau de la Fédération Marocaine des Editeurs de Journaux

La presse attend toujours son nouveau Code, dont tout porte à croire qu'il s'élabore dans la douleur. À ce stade, s'il est difficile d'avoir des certitudes sur le contenu exact du projet de Code de la Presse qui a été présenté à la Chambre des Représentants, deux choses sont toutefois sûres : la première est que le ministre de la communication veut ce nouveau code de la presse, et la deuxième c'est que les professionnels du secteur ne veulent pas tous d'un nouveau Code de la Presse tel qu'il est projeté et élaboré par le ministère.

D'ailleurs, le projet du Code de la Presse n'aurait pas été élaboré par le ministère de la Communication, non. Le ministre ne veut pas qu'on l'accuse de démarche unilatérale. Le projet du code de la presse est le fruit, dit le ministre, non seulement d'une expertise très développée, établie notamment par le Conseil national des droits de l'homme, l'UNESCO et Reporters sans frontières, mais c'est aussi, dit-il toujours, le fruit d'une collaboration étroite avec les professionnels du secteur, et paraît-il que tout ce sur quoi ils se sont mis d'accord avec le ministère a été intégré dans le projet de loi. Eux qui critiquent aujourd'hui fortement le projet du nouveau code de la presse, ne seraient-ils pas armés, dans cela, par beaucoup de préjugés et un peu de mauvaise foi…

Si le détail du projet du Code de la Presse ne nous est, pour le moment, pas accessible – sans doute dans un souci de maintien de suspens pour un meilleur effet de surprise au moment de son adoption finale-, le ministre de la communication, lui, nous en parle et il n'en dit que du bien. Surtout lorsqu'il parle des engagements qu'il a tenus à respecter dans l'élaboration de ce projet de Code.

Déjà le premier engagement nous fait souffler un grand ouf de soulagement, puisqu'il s'agit de ne pas revenir sur les acquis du Maroc en matière de liberté de la presse. Le deuxième engagement fait rêver même ceux d'entre nous qui sont les plus réticents à croire que les rêves peuvent devenir réalité, puisqu'il s'agit de considérer que ce qui figure dans la Constitution n'est pas le maximum que l'on puisse offrir, mais un minimum sur lequel on se base pour aller de l'avant. Le troisième engagement, lui, a de quoi faire grimper le Maroc dans tous les classements mondiaux, puisqu'il s'agit de l'obligation de respecter toutes les conventions et tous les engagements internationaux du Maroc. Et puis le quatrième qui, par contre, est déjà perdu d'avance puisqu'il s'agit de satisfaire les demandes et les attentes des professionnels du secteur.

Par ailleurs, et ce ne sont sans doute que des détails malsains – puisque, nous le savons, le diable se niche dans les détails-, le projet du nouveau Code de la Presse est critiqué pour contenir quelques contradictions et quelques flous. Comme l'absence d'une définition exacte de ce qu'est un contenu pornographique, comme aussi l'interdiction de porter atteinte à la religion musulmane sans préciser, comme le fait la Constitution, qu'il s'agit de l'atteinte à la religion musulmane « modérée », comme aussi, l'obligation pour les médias de publier leurs grilles tarifaires qui contrairement à ce qui est reproché au ministre, ne voudrait aucunement imposer aux médias de maintenir une seule grille tarifaire, mais simplement assurer la transparence dans le secteur…

Bref, un Code de la presse qui n'en est, fort heureusement diront certains, qu'à son stade de projet, qui part visiblement de beaucoup de bonnes intentions, mais Oscar Wilde avait finalement bien raison, ce sont toujours les meilleurs intentions qui produisent les pires effets. Il était convaincu, au 18ème siècle déjà, que cela ne manque jamais de survenir quand nous nous sommes contentés d'estimations qui ne tenaient pas compte des possibles effets boomerang…

http://www.luxeradio.ma/projet-code-de-presse-de-ledition-nouveautes/

En visite au Maroc : Le Roscevac pour une Cop22 «africaine»

Publié par Désiré-Clitandre Dzonteu dans ENVIRONNEMENT sur mardi 23 février 2016 à 2:20 / 0 commentaires

Séjournant récemment au Maroc, le Réseau des organisations de la société civile pour l'économie verte en Afrique centrale (Roscevac) y a délivré un plaidoyer pour que la prochaine Conférence des parties (Cop22) soit «véritablement africaine».

A peine la Conférence des parties (Cop 21) à la Convention-cadre des Nations-unies sur les changements climatiques (CCNUCC) achevée à Paris (France) que le Réseau des organisations de la société civile pour l'économie verte en Afrique centrale (Roscevac) est déjà à pied d'œuvre pour la prochaine édition de cette grand-messe de l'environnement.

C'est dans cette optique qu'une délégation conduite par son président s'est rendue récemment au Maroc. Là-bas, il a été question d'activer les contacts et de rencontrer toutes les personnes et administrations intervenant dans les questions relatives au réchauffement climatique, à la protection de la nature et aux problèmes d'énergie.

La délégation du Roscevac, accompagnée de l'ambassadeur du Gabon au Maroc, a été reçue par le ministre déléguée marocain en charge de l'Environnement. Se saisissant de cette opportunité, les membres de la délégation lui ont remis des documents relatifs aux actions menées et aux perspectives d'avenir, lui réitérant leur invitation à prendre part au Congrès du Roscevac prévu à Libreville, entre Juin et Juillet 2016, et à la 7éme édition, à Pointe Noire, au Congo, du Forum international Green business en mai prochain.

La délégation du Roscevac s'est également rendue au siège du Conseil national des droits de l'Homme du Maroc (CNDH). Avec le président du CNDH, chargé des relations avec la société civile, elle a échangé sur les perspectives de la Cop22. A ce propos, Driss El Yazami a indiqué que toutes les actions qui seront menées devront l'être dans le droit fil des préoccupations exprimées par la société civile. Les membres du Roscevac ont été assurés de la disponibilité du CNDH et de ses démembrements à servir de courroie de transmission pour permettre une fluidité relationnelle avec les autres composantes du comité d'organisation de la Cop22.

Dans ce périple, les membres du Roscevac se sont rendus à l'Agence nationale pour le développement des énergies renouvelables et de l'efficacité énergétique (Aderee), à Rabat. Cette visite a permis au directeur général de cette structure de la présenter à ses hôtes. L'Aderee est, en effet, un établissement public œuvrant pour la généralisation de l'utilisation des énergies renouvelables et pour l'efficacité énergétique. Said Mouline a également indiqué que le développement de ces énergies alternatives contribue à la

réduction de la dépendance énergétique du Maroc et, par conséquent, au développement durable, dans le respect des principes de bonne gouvernance.

En outre, l'Aderee gère un centre de formation régional pour les énergies renouvelables et l'efficacité énergétique, placé sous l'égide de l'Unesco. Son objectif est de renforcer la coopération internationale et régionale pour le développement des ressources humaines et institutionnelles dans le domaine des énergies renouvelables, de l'efficacité énergétique et du développement durable.

Pour leur part, Nicaise Moulombi et Anaclé Bissiélo, s'appuyant sur les résolutions de la Cop21 et livrant un mémorandum des réflexions et analyses auxquelles sont parvenues les forces de la société civile africaine, ont rappelé que le doute n'est plus permis. Ils estiment que l'Afrique gagnerait à se servir de l'expérience marocaine.

Anaclé Bissielo s'est appesanti sur la perspective de la Cop22. Il a indiqué que le Roscevac s'inscrit dans une vision stratégique fondée sur l'évaluation des efforts entrepris par les Etats pour les réformes institutionnelles devant permettre à l'Afrique de se doter d'un plan global de restauration et de compensation en matière climatique.

http://gabonreview.com/blog/en-visite-au-maroc-le-roscevac-pour-une-cop22-africaine/